

بنك إسرائيل: الحكومة
ستضطر إلى رفع
ضرائب الأسعار في
العام ٢٠١٥

العرب في إسرائيل:
بين الحصار والإقصاء
عن سوق العمل!

المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٣/٦/٢٥ م الموافق ١٦ شعبان ١٤٣٤ هـ العدد ٣١٠ السنة الحادية عشرة

صفحة (٧) ة

صفحة (٤) ة

المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

ليبرمان يطالب بدراسة إمكانية إعادة احتلال القطاع!

* لبيد: احتمال التوصل إلى اتفاق دائم مع الفلسطينيين كبير*



صورة تجمع ليبرمان مع لبيد.

غزة، خلال زيارته إلى مستوطنة «بركان» لافتتاح مدرسة على اسم والده، وقال إن «قدرة اليهود على الدفاع عن أنفسهم هو الأمر الذي يرشدني في جميع الساحات وإزاء أي تهديد كان. فقد أطلقت صواريخ على بلداتنا وردنا جاء على الفور. وسياسي تدعو إلى ضرب كل من يحاول الاعتداء علينا. لن نقبل باعتداءات متفرقة أو متواصلة علينا وستواصل العمل ضد تهديدات قريبة وبعيدة، وأنا أؤمن أنه يجب على اليهود أن يكونوا قادرين على الدفاع عن أنفسهم بأنفسهم، والعمل بحزم ضد أي عدو يحاول المساس بهم».

غارات إسرائيلية في غزة

أعلن الجيش الإسرائيلي أن طيرانه الحربي شن غارات على قطاع غزة بعد إطلاق ٦ صواريخ من القطاع باتجاه جنوب إسرائيل، وأن منظمة «القبعة الحديدية» اعترضت صاروخين. وقال الجيش الإسرائيلي إن الطيران الحربي أغار على موقعين تابعين لحركة الجهاد الإسلامي في وسط القطاع، تم تخزين أسلحة فيها، وعلى موقع إطلاق صواريخ وموقع رابع للحركة في جنوب القطاع. وذكر بيان صادر عن الناطق العسكري الإسرائيلي أن الطيران الحربي أصاب هذه الأهداف بدقة، وأمر وزير الدفاع بعلون بإغلاق

اختلقت الأحداث والتصريحات في إسرائيل، أمس الاثنين، بين اعتداء نفذه يهود متطرفون ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية، وغارات جوية إسرائيلية على قطاع غزة بعد إطلاق صواريخ باتجاه جنوب إسرائيل، واحتمالات استئناف المفاوضات السياسية.

وقال رئيس حزب «يوجد مستقبل» ووزير المالية الإسرائيلي، يائير لبيد، لإذاعة الجيش الإسرائيلي أننا مقتنع بوجود احتمال كبير للتوصل إلى اتفاق دائم مع الفلسطينيين، وهذا ليس مجرد كلام، لا من جانبي ولا من جانب رئيس الحكومة (بنيامين نتانياهو)» لكن لبيد كرر موقفه الرفض لنسحاب إسرائيل من القدس الشرقية المحتلة في إطار اتفاق سلام، وأكد أنه «في إطار تسوية دائمة ستكون هناك حاجة، وبالم شديد، إلى إخلاء مستوطنات كثيرة جدا».

وفي مقابل ذلك، طالب رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، أفيغدور ليبرمان، بدراسة إمكانية إعادة احتلال قطاع غزة وتطهيره، في أعقاب إطلاق صواريخ من القطاع باتجاه جنوب إسرائيل.

وقال ليبرمان للإذاعة العامة الإسرائيلية إنه «لا مفر من أن ندرس إعادة احتلال قطاع غزة» معتبرا أنه إذا لم ترد إسرائيل الآن ستكون بحوزة حماس بعد سنتين طائرات ومئات الصواريخ التي ستصل إلى تل أبيب وربما نتانيا، وهي مدينة تقع شمال تل أبيب.

وأضاف ليبرمان أنه «لا توجد لدى حماس أية نية للموافقة على وجود يهودي في إسرائيل ولذلك فإنني العوده إلى القطاع وتنفيذ تطهير أساسي هناك»، وقال ردا على سؤال أنه لا يعرف موقف نتانياهو ووزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه بعلون، من عهوه لإعادة احتلال القطاع. من جانبها قالت رئيسة حزب ميرتس، زهافا غالون، إن «ليبرمان هو مثير للحروب ويتصرف بانعدام مسؤولية سياسية وهذا يميز طريقه السياسي، وعلى رئيس الحكومة أن يبرر الأجراء القتالية في اقتلافه».

وعقب نتانياهو على إطلاق الصواريخ من قطاع

معبير كرم أبو سالم في جنوب القطاع ومعبير بيت حانون في شمال القطاع أمام حركة دخول البضائع.

وقال الجيش الإسرائيلي إن هذه الغارات جاءت ردا على إطلاق ٦ صواريخ من القطاع باتجاه جنوب إسرائيل خلال الليلة قبل الماضية، وأن منظمة «القبعة الحديدية» اعترضت اثنين من هذه الصواريخ، وسقطت أربعة صواريخ في مناطق مفتوحة في منطقة النقب الغربي من دون وقوع إصابات أو إحداث أضرار. وقالت وسائل إعلام إسرائيلية إن سفارات الإنذار انطلقت في البلدات الواقعة في النقب الغربي وكذلك في مدينة بئر السبع.

وتشير التقديرات في جهاز الأمن الإسرائيلي إلى أن إطلاق الصواريخ سببه خلاف شديد بين حركتي حماس والجهاد الإسلامي، على خلفية موت الناشط في الجهاد الإسلامي، رائد جندي، بعد أن اعتقلته قوات حماس، فيما قالت حماس إنه انتحر.

عمليات «جباية الثمن» في القدس

أقدم متطرفون يهود ليلة أول أمس على تنفيذ اعتداء جديد ضمن الاعتداءات المسماة «جباية الثمن» من خلال ثقب إطارات ٢١ سيارة متوقفة

الجيش الإسرائيلي أجرى مناورات فجائية تحاكي «هجمات جهادية» من مصر وسورية!



جانب من المناورات.

أجرى الجيش الإسرائيلي مناورات فجائية شارك فيها آلاف الجنود وحكمت قيام تنظيمي من الجهاد العالمي يشن هجمات ضد أهداف إسرائيلية عند حدود إسرائيل مع مصر وسورية.

وقال الناطق العسكري الإسرائيلي في بيان أصدره أمس الاثنين، إن هذه المناورات جرت أول من أمس الأحد بعد أن أعلن رئيس هيئة أركان الجيش، بيني غانتس، عن انتهاء مناورات سابقة تناولت سيناريو هجمات مركبة ضد إسرائيل.

وشارك في المناورات آلاف الجنود وأفراد الشرطة وخدمة الإسعاف الأولي، وجررت في أنحاء متفرقة في إسرائيل مع التركيز على منطقتي الحدود مع سورية ومصر، من أجل «مواجهة عمليات متواصلة ووضع أمني متطرف»، وبدأت المناورات بتخدير أجهزة الاستخبارات من نية خلايا تابعة للجهاد العالمي بتنفيذ هجمات واسعة بواسطة التسلل إلى الأراضي الإسرائيلية والدخول إلى بلدات وقتل مواطنين والسيطرة على ميان واحتجاز رهائن.

وفي إطار المناورات سيطر أفراد من وحدة خاصة في الشرطة على كوماندرس النخبة «سرية هيئة الأركان العامة» على ميان مدينة، بينها غرفة طعام في فندق بعدما تم «خطف» العشرات من نزلائه. ونقل بيان الناطق العسكري عن ضابط كبير في الجيش قوله إن المناورات تعاملت مع احتمال مقتل عشرات المواطنين خلال الهجمات، وتم اختبار جوهزية القوات وتنفيذها لأوامر عسكرية لمواجهة سيناريوهات كهذه، والتدريب على نقل قوات خاصة من موقع إلى آخر واختبار التعاون بين الأجهزة الأمنية المختلفة. وأضاف الضابط أن «هدف المناورات كان التدرّب على سيناريوهات مشابهة لعملية اختطاف رهائن وقعت في الجزائر. وعلينا أن نعمل كثيرا من أجل تحسين الأداء وخاصة فيما يتعلق بالتفاهيل الصغيرة وتطبيق الأوامر المتعلقة بحالات الطوارئ».

وكان بيان صادر عن الناطق باسم الجيش الإسرائيلي في نهاية الأسبوع الماضي أعلن أن الجيش أنهى بنجاح (التحسيس) مناورات عسكرية كبيرة ومتعددة الأذرع استمرت أربعة أيام اشتركت فيها فرقة تابعة للمنطقة العسكرية الوسطى وأخرى تابعة لتشكيلات الاحتياط، بالتعاون ووحدة من سلاح الجو والبحر.

وأضاف البيان أنه جرى التخطيط لهذه المناورات

فلسطين دولة مراقبة غير كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وإعلان نتانياهو عن توسيع البناء في المستوطنات وخاصة في منطقة «إي» التي واجهت معارضة أميركية شديدة.

ووصف مسؤولون في الحكومة الإسرائيلية عميدور بأنه «يساري» في أعقاب تسريبات إلى الصحف جاء فيها أن عميدور يعارض أعمال بناء في المستوطنات، ويبدو أن ما دفع عميدور إلى اتخاذ قراره بالتلحج عن منصبه هو إصدار مكتب رئيس الحكومة بيانا، قبل أسبوعين، اعترف فيه إسرائيل بحق الفلسطينيين في دولة، لكن نتانياهو أعلن في اليوم التالي عن تنكره لهذا البيان الذي كان ينبغي أن توقع عليه الحكومتان الإسرائيلية والبولندية في ختام اجتماع مشترك في وارسو، وتم إلغاء البيان.

وأشارت «معاريف» إلى أنه منذ تأسيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي لم ينه أي من رؤسائه مهامه بشكل عادي وإنما بعد توتر علاقاتهم مع مسؤولين في مكتب رئيس الحكومة، ووسط مجال عاصف حول الصلاحيات.

وأضافت الصحيفة أن قسما من النقاشات حول صلاحيات عميدور وسلفه عوزي أراد، مستشاري الأمن القومي في فترة ولاية نتانياهو، كان موضوعيا. لكن معظمها كان نابعا من الدسائس التي ميزت محيط رئيس الحكومة، وأن «الشكوك وعدم قول الحقائق وإخفاء معلومات هي جزء لا يتجزأ من السلوك الاعتيادي في مكتب رئيس الحكومة».

ورأت الصحيفة أن أحد أسباب انعدام الرضى لدى مستشاري الأمن القومي الإسرائيليين هو أن هذه الهيئة تفتقر إلى القوى العاملة وليس بإمكانها أن تشكل ثقلا موازيا لشعبة الاستخبارات العسكرية وأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية الأخرى وخاصة الموساد والشاباك وأن «الفرق بين مجلس الأمن القومي الأميركي ونظيره الإسرائيلي هو مثل المسافة بين واشنطن والقدس».

وتشير توقعات إلى أنه سيحل مكان عميدور في رئاسة مجلس الأمن القومي المستشار العسكري السابق لنتانياهو، يوحنان وكوير، كما ذكرت مصادر أن قائد سلاح الجو السابق، عيدو نحوشتان، هو واحد المرشحين لتولي هذا المنصب.

كلمة في البداية

«الدولة الصهيونية» أم «أرض إسرائيل»؟

بقلم: أنطون شلحت

في ٨ حزيران الحالي توفي في مدينة تل أبيب الروائي الإسرائيلي يورام كانيوك (٨٣ عامًا)، الذي تميز في حياته ونتاجه بكونه من أبرز دعاة فصل الدين عن الدولة.

وفي آخر نص كتبه في مودته الخاصة على الشبكة العنكبوتية، واعتبر بمثابة وصية له، «تنبأ» بالا تمكن دولة إسرائيل من أن تحافظ على بقائها في المدى البعيد، ولا سيما في ظل تعزز النزعات المتطرفة المطالبة بضم المناطق الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وتحقيق «حلم أرض إسرائيل الكاملة» التوتائي، داخل أوساط الرأي العام الإسرائيلي، كما أثبت ذلك مثلا

النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات العامة الأخيرة قبل أكثر من خمسة أشهر. وكان كانيوك صهيونيا حتى النخاع، إنما من ذلك الطراز الذي «أمن» حتى آخر أيامه بـ «صهيونية الدولة» لا بـ «صهيونية الأرض»، وكانت الدولة في نظره تمثل الهدف، وليست الوسيلة، وذلك في مقابل صنف آخر «من» ولا يزال بان الصهيونية هي عبارة عن تجديد «الصلة التاريخية التي انقطعت» بين «شعب إسرائيل» و«أرض إسرائيل» في المنطقة الممتدة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن، والدولة ليست إلا وسيلة لإنجاز هذا التزاوج المتجدد، فيما أن الأرض هي القيمة التي يجب عدم التنازل عنها، ولا تقف أمامها أي «خطوط خضراء».

وداخل هذا الطراز الشائع من الصهاينة الذي ينتمي كانيوك إليه، تجد أشخاصا كثيرين متعاطفين مع فكرة «أرض إسرائيل» التاريخية، ويشددون على «الجذور القومية» المزروعة في الضفة الغربية (التي يسمونها يهودا والسامرة) وليس داخل تخوم الخط الأخضر فقط. غير أنهم بموازاة ذلك يصرّون على أن المسألة التي ينبغي مواجهتها ليست كاملة هنا، بل إنها كاملة في «حسم» الاختيار بين تجسيد «كل الحقوق التاريخية»، الذي سيكون ثمنه التحمي هو استعباد أو طرد الشعب الآخر، وبين تجسيد جزء من هذه الحقوق التاريخية، بصورة تتيح إمكان إيجاد فرصة معينة لـ «حل وسط قومي».

كما تجد بين هؤلاء أناسا يستفطعون قيام اليمين الإسرائيلي، بما في ذلك اليمين الاستيطاني، بعرض كل مؤيدي تجسيد جزء من الحقوق التاريخية من خلال تطبيق مقاربة التقسيم، على أنهم «معسكر السلام». وهم يؤكدون أنه من الناحية العملية فإن الكثيرين منهم يؤيدون التقسيم بالذات بعد أن يُتسوا من إمكان إحراز السلام، وأن هؤلاء يعتقدون أن التقسيم يشكل السبيل الوحيد لإنقاذ «المشروع الصهيوني» من التلاشي.

من الواضح أن ثمة قاسما مشتركا يجمع بين الصنفين، وهو التمحور من الناحية العقائدية حول «الحقوق القومية المتخيلة لليهود» في فلسطين، غير أن الصنف المؤمن بـ «صهيونية الأرض» مستعد لأن «يجازف» بمسألة الحفاظ على الأغلبية اليهودية، من أجل مواصلة التمسك بالأرض التي وراء «الخط الأخضر»، في حين أن الطراز المؤمن بـ «صهيونية الدولة» -ومثلا كان أيضا لدى صدور القرار الأممي بشأن تقسيم فلسطين من جانب الأمم المتحدة (١٩٤٧)- على استعداد لأن يقسم الأرض لاعتقاده بان ذلك من شأنه أن يحول دون اندثار «الدولة اليهودية» في وسط أغلبية عربية.

وهو، بطبيعة الحال، استعداد غير ناجم أساسا من قناعة أصحابه بضرورة تلبية الحقوق القومية الفلسطينية التي ما زالت تنتهك منذ نكبة ١٩٤٨.

ومن الأمور الملفتة الأخرى التي يشير إليها كانيوك في نضه الأخير، صيرورة نشوء ما يسميه «شعبي» في إسرائيل، مع فوارق ذات مغزى بينهما فيما يتعلق بالموقف من دور الدين في عصر الأمم الحديثة، هما الإسرائيليون واليهود، وتشديده على أن احتمالات استمرار تعايشهما معا أخذة في التضاؤل، في ضوء سعي الرعاثة الحالية للدولة، في لاوعياها إن لم يكن في وعياها التام، لإعادة إنتاج الأسباب (المسيانية) التي مهدت لتجربة الانتحار اليهودي الجماعي في «مسادا». إن هذا «الجدل السياسي» في المجتمع الإسرائيلي بشأن مستقبل «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية)، الذي يرى البعض أنه مركزي، يبدو في الظاهر كما لو أنه جدل على السياسة العامة التي يتعين على المؤسسة السياسية أن تنتهجها إزاء القضية الفلسطينية، لكنه في الباطن جدل على «ما هي الصهيونية»، ويتسم بقد كبير من التمحور الكلي حول الذات.

وحتى لو ترتبت على هذا الجدل مواقف بتأييد التقسيم أو مقارنة الدولتين، فإن أصحاب هذه المواقف، على غرار كانيوك، ما زال يقصمهم أمر جوهري، هو رؤية أن «دولة الصهيونية» نشأت بالخطيئة مع طرد مئات الآلاف من الفلسطينيين من وطنهم، تحت وطأة الإيمان الأعمى بـ «صهيونية الأرض»، وأنه تبقى ثمة حاجة أولا ودائما للتكفير عن هذه الخطيئة، عبر الاعتراف باقترافها بداية، ومن ثم تحلّل المسؤولية الأخلاقية عن حل يعيد الحق القومي الفلسطيني إلى أصحابه من دون المساس بحقوق الآخرين.

دعوة عامة

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مдар»



MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

يدعوكم لحضور ندوة بعنوان:

«حكومة نتانياهو الثالثة: ملامح الوجهة

بعد انقضاء مئة يوم»

يشترك فيها:

أ. أنطون شلحت: محلل سياسي ومدير وحدة «المشهد الإسرائيلي» - مركز «مдар»

د. عزمي الشعيبي: منسق الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان»

أ. قيس ناصر: باحث في القانون ومحام متخصص في مجال التخطيط والبناء

تدير الندوة د. هنيده غانم: المدير العام ل مركز «مдар»

وذلك يوم الثلاثاء الموافق ٢٥/٦/٢٠١٣، في تمام الساعة الثانية ظهرا.

تعقد الندوة في مقر مركز «مдар» رام الله - المصيون - بجانب وزارة التخطيط -

عمارة ابن خلدون (ط ٢)

هذه الندوة ممولة من الاتحاد الأوروبي



الأرقام الإسرائيلية الرسمية تفند كذبة "تجميد الاستيطان"

حجم البدء بأعمال بناء في مستوطنات الضفة الغربية خلال الربع الأول من هذا العام سجل رقما قياسيا غير مسبوق منذ ٧ أعوام!

«حركة (السلام الآن)» رصدت إقامة حوالي ١٠٠ بؤرة استيطانية جديدة بدعم وتمويل حكومي منذ أواسط تسعينيات القرن الفائت بالإضافة إلى ١٦٦ مستوطنة أقيمت قبل ذلك*

ماحول، ٨٥. ميشور أدوميم، ٨٦. معاليه إفراميم، ٨٧. معاليه زيتيم (في راس العمود في القدس)، ٨٨. معاليه لافونا، ٨٩. معاليه ميخماش، ٩٠. معاليه عاموس، ٩١. معاليه شومرون، ٩٢. معالوت دفنا، ٩٣. ميتسدوت يهودا، ٩٤. متسبيه يريجو، ٩٥. متسبيه شاليم، ٩٦. مسواه، ٩٧. ميشخوت، ٩٨. متيتياهو، ٩٩. تيغوهوت، ١٠٠. نافيه دانئييل، ١٠١. نافيه يعقوب (في القدس الشرقية)، ١٠٢. نوف تسيون، ١٠٣. نوفي إفرات، ١٠٤. نوفي، ١٠٥. نوكديم، ١٠٦. نخلييل، ١٠٧. نيلي، ١٠٨. نيريت، ١٠٩. نيران، ١١٠. نعل، ١١١. نعاما، ١١٢. نيريت-تلمون، ١١٣. ناتيف هغدود، ١١٤. سوسيا، ١١٥. شلعت، ١١٦. سنسانا، ١١٧. عوفاريم، ١١٨. عطاروت، ١١٩. عطيروت، ١٢٠. عطيرت، ١٢١. غير دافيد (في سلوان في القدس الشرقية)، ١٢٢. عيلي، ١٢٣. عيلي زهاف، ١٢٤. علمون، ١٢٥. عمانوئيل، ١٢٦. عميق تسوريم، ١٢٧. عينايف، ١٢٨. عوفرا، ١٢٩. عيتس إفراميم، ١٣٠. عاتانئييل، ١٣١. الحديقة الصناعية شاحك، ١٣٢. بيدوتيل، ١٣٣. بني حيفر، ١٣٤. بساغوت (في القدس الشرقية)، ١٣٥. بسفات زئيف (في القدس الشرقية)، ١٣٦. بتسييل، ١٣٧. تسوفيم، ١٣٨. كدوميم، ١٣٩. كيدار، ١٤٠. كيدمات تسيون، ١٤١. كليا، ١٤٢. كريات أربع، ١٤٣. كريات نيظافيم، ١٤٤. روش تسوريم، ١٤٥. ريفافا، ١٤٦. روعي، ١٤٧. روتيم، ١٤٨. راحيليم، ١٤٩. ريحان، ١٥٠. ريمونيم، ١٥١. راموت (في القدس الشرقية)، ١٥٢. رامات أشكول (في القدس الشرقية)، ١٥٣. رامات شلومو (في القدس الشرقية)، ١٥٤. شغوت راحيل، ١٥٥. شافي شومرون، ١٥٦. شيدموت محولا، ١٥٧. شيلو، ١٥٨. شيمعا، ١٥٩. شمعون متسبيه (في الشيخ جراح في القدس الشرقية)، ١٦٠. شيني، ١٦١. شعاري تيكفا، ١٦٢. شاكيد، ١٦٣. تومير، ١٦٤. تيلم، ١٦٥. تليوت مزراح (في القدس الشرقية)، ١٦٦. تكواع.

متشيه، ٧. المنطقه الصناعية بنيامين، ٨. المنطقه الصناعية بار أوز - كدوميم، ٩. المنطقه الصناعية بركان، ١٠. المنطقه الصناعية غوش عتميون، ١١. إيتام، ١٢. ألون، ١٣. ألون موريه، ١٤. ألون شغوت، ١٥. ألومغ، ١٦. إيلعازر، ١٧. ألفي متسبيه، ١٨. إلكنا، ١٩. أسير - ميتسار، ٢٠. إفرات، ٢١. أرغان، ٢٢. أزييل، ٢٣. أشكولوت، ٢٤. بيت أورت، ٢٥. بيت إيل، ٢٦. بيت أزييه، ٢٧. بيت حوشين، ٢٨. بيت هعرافا، ٢٩. بيت حورون، ٣٠. بيت نيوتان وبيت هدفاش، ٣١. بيتار عيليت، ٣٢. بكاعوت، ٣٣. براخا، ٣٤. بركان، ٣٥. بات عاين، ٣٦. جبل المكيز (في القدس الشرقية)، ٣٧. غفغات بنيامين - آدم، ٣٨. غيغون، ٣٩. غيغون همداشا، ٤٠. غفاعوت، ٤١. غفغات همتوس (في القدس الشرقية)، ٤٢. غفغات زئيف (في القدس الشرقية)، ٤٣. جيلو (في القدس الشرقية)، ٤٤. غيتيت، ٤٥. غلغ، ٤٦. دوليف، ٤٧. هفيغفا هتسرفاتيت (الثلة الفرنسية في القدس الشرقية)، ٤٨. هيفكيد ١٥، ٤٩. هار أدار، ٥٠. هار جيلو (في القدس الشرقية)، ٥١. هار حوماه (في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية)، ٥٢. هار شموئيل-هروفاع هيهودي (حارة اليهود في البلده القديمه في القدس)، ٥٣. هروفاع هموسلمي وهروفاع هنوتسري (حارة المسلمين وحرارة النصارى في البلده القديمه)، ٥٤. فارد يريجو، ٥٥. حيفرون، ٥٦. حجاي، ٥٧. حينانيت، ٥٨. حلاميش، ٥٩. حمدات، ٦٠. حمزة، ٦١. حيرميش، ٦٢. حشمونائيم، ٦٣. طال متسبيه، ٦٤. ظلمون، ٦٥. تينا - عوماريم، ٦٦. يظاف، ٦٧. ياعر هشالوم، ٦٨. يفييت، ٦٩. يتسهار، ٧٠. ياكير، ٧١. كوخاف شاحر، ٧٢. كوخاف يعقوب، ٧٣. كفار أدوميم، ٧٤. كفار هاورانيم - منورا، ٧٥. كفار عتصيون، ٧٦. كفار تبواج، ٧٧. كرمي تسور، ٧٨. كرمل، ٧٩. مافودوتان، ٨٠. مافو حورون، ٨١. ميغدال عوز، ٨٢. ميغداليم، ٨٣. موديعين عيليت، ٨٤.

البدء بأعمال بناء في مستوطنات الضفة الغربية، خلال الربع الأول من هذا العام، سجل رقما قياسيا خلال الأعوام السبعة الأخيرة.

وقالت «السلام الآن»، في بيان صادر عنها في أواسط حزيران الحالي، إن «حكومة إسرائيل تواصل الاستثمار في المستوطنات أكثر مما تستثمر في إسرائيل، والحكومة التي ترغب في السلام ما كانت لتستثمر إلى هذا الحد الكبير في البناء في المستوطنات، واستمرار البناء إنما يعزز المطب بتجميد البناء ويؤكد أنه من دون تجميد كامل سيستمر جموح البناء في المستوطنات».

ووفقا لتقارير «السلام الآن»، فإن إسرائيل أقامت في الضفة الغربية والقدس الشرقية (وهي المستوطنات التابعة لمنطقة نفوذ بلدية القدس الإسرائيلية) ١٦٦ مستوطنة، تعتبرها «بلدات إسرائيلية»، وتقدم لها جميع الخدمات.

وقد تعهدت إسرائيل في منتصف سنوات التسعين بعدم إقامة مستوطنات جديدة، لكن منذ ذلك الحين وحتى الآن، رصدت «السلام الآن» إقامة حوالي ١٠٠ مستوطنة بدعم وتمويل حكومي. وأصبح يطلق على هذه المستوطنات، التي تعتبر إسرائيل أنها غير قانونية وحتى أنها تعارض مع القوانين الإسرائيلية نفسها، اسم «مأخازيم»، وبيات تعرف بالبؤرة الاستيطانية العشوائية. وتعهدت حكومة إسرائيل مرات عديدة بإخلاء هذه البؤرة الاستيطانية، معترفة بعدم قانونيتها (علما أن كافة أشكال الاستيطان الإسرائيلي غير قانونية وتتهدك القوانين والمعاهدات الدولية كافة)، لكنها لم تفعل شيئا في هذا السياق حتى اليوم.

والمستوطنات الـ ١٦٦ بموجب هذه التقارير هي التالية: ١) أفني حيفتس، ٢. أفنات، ٣. أنورا، ٤. أورانيت، ٥. المنطقه الصناعية ميتزاريم - شيمعا، ٦. المنطقه الصناعية الفى

عن ٣٥٠ ألفا. ويسري هذا الوضع على مستوطنات القدس الشرقية، التي يزيد عدد السكان فيها عن ٢٠٠ ألف. وتشير معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، وفقا لبيان صادر في ٣٠ أيار ٢٠١٣، إلى أنه تم البدء ببناء ١٠٣٠٠ وحدة سكنية جديدة خلال الربع الأول من العام الحالي. وتبين هذه المعطيات الرسمية أن هناك تراجعاً عاماً في البدء بأعمال بناء المساكن داخل الخط الأخضر بنسبة ٣٠٪ قياساً بالبدء ببناء مساكن في الربع الأول من العام الماضي. ودلت المعطيات على تراجع البدء بأعمال بناء مساكن جديدة في كافة المناطق داخل الخط الأخضر، قياساً بالعام الماضي. ففي لواء الشمال تراجع البدء بأعمال البناء بنسبة ٧٨٪، وسجل لواء حيفا تراجعاً بنسبة ٢٢٪، وتراجعت أعمال البناء في لواء الوسط بنسبة ٢٠٪، وتراجعت أعمال البناء في لواء تل أبيب بنسبة ١٣٪، وتراجعت أعمال البناء في لواء الجنوب بنسبة ١٧٪.

في المقابل فإن البدء بأعمال بناء مساكن جديدة في منطقة «يهودا والسامرة»، أي الضفة الغربية، خلال الشهر الثالثه الأولى من العام الحالي، سجل ارتفاعاً بنسبة ١٧٦٪ مقارنة مع الفترة المقابلة لها من العام الماضي، كذلك سجلت أعمال البناء في لواء القدس بنسبة ٤٨٪. بالإضافة إلى ذلك، توضح المعطيات أن نسبة المساكن الجديدة التي تم البدء ببنائها في المستوطنات في الضفة الغربية، خلال الربع الأول من العام الحالي، هي ٨٩٪، أي أنه تم البدء ببناء ٨٦٥ مسكناً جديداً، وبلغت هذه النسبة في القدس ١٢٨٪، أي أنه تم البدء ببناء ١٣١٨ مسكناً جديداً. وقالت حركة «السلام الآن» إن هذه المعطيات تعني أيضاً تسجيل ارتفاع في البناء الاستيطاني بنسبة ٣٥٪ قياساً بالربع الأخير من العام ٢٠١٢ الفائت، وأكدت الحركة أن حجم

فدّت معطيات رسمية نشرها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، مؤخرًا، المزاعم التي رددتها وروجت لها وسائل الإعلام ومفادها أن رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتانياهو، جفد أعمال البناء في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية منذ مطلع العام الحالي، فقد تبين من المعطيات الرسمية أنه ليس فقط لم يتم تجميد البناء الاستيطاني، وإنما أيضاً أن البدء ببناء وحدات سكنية جديدة في مستوطنات الضفة سجل، في الربع الأول من هذا العام، ارتفاعاً بنسبة تزيد عن ١٧٦٪ مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. ولا توضح معطيات مكتب الإحصاء حجم البناء في مستوطنات القدس الشرقية، لأن هذه المعطيات تنطبق على القدس كلها، بشرطها الشرقي والغربي، إلا أن قسماً كبيراً من أعمال البناء هذه يجري في المستوطنات.

بالإضافة إلى ذلك، تظهر تقارير توثيقية حول النشاط الاستيطاني، رصدتها داائرة متابعة هذه النشاط في حركة «السلام الآن»، أنه تنتشر في الضفة الغربية ١٦٦ مستوطنة، وأكثر من ١٠٠ بؤرة استيطانية عشوائية. ولا تمتنع حكومات إسرائيل عن إخلاء هذه البؤرة الأخيرة وتمكيكها وحسب، وإنما تعمل أيضاً على شرعنتها. كذلك اتخذت حكومة إسرائيل، في الشهر الأخير، سلسلة قرارات تقضي بشرعنة مئات المباني في المستوطنات، والتي شُدت بدون تصاريح بناء. وتبين تقارير «السلام الآن» أن حكومة إسرائيل تسهل على الإسرائيليين إكنايات السكن في المستوطنات، بسبب انخفاض أسعار البيوت فيها مقارنة بأسعارها داخل الخط الأخضر. والفالبيات العظمى من هذه المستوطنات قريبة من وسط إسرائيل، ما يجعل الانتقال للسكن فيها، بأسعار بيوت رخيصة نسبياً ووجود حياة مرتفعة، أمراً مغرباً للإسرائيليين، إذ يسكن في الضفة ما يزيد

عدد الشهادات التي جمعتها منظمة "فلنكسر الصمت" في سياق توثيق ممارسات الاحتلال بلغ ٩٠٠ شهادة لجنود ومجنذات خدموا في الضفة الغربية

مديرة المنظمة لـ «المنتزه»: الصمت على الاحتلال يشكل أحد أهم الأسباب التي تتيح استمراره!



خلال إحدى الجولات التي تنظمها منظمة «فلنكسر الصمت» في الخليل...

جدا وصوروهما على أنها حالات خاصة واستثنائية، لدينا ٩٠٠ جندي وهذا يثبت أن هذا الوضع ليس استثنائياً فهذا النظام يعمل بهذه الطريقة، هم لا يحققون مع هؤلاء الجنود لأنه لو أرادوا التحقيق معهم عليهم التحقيق مع كل النظام العسكري كله وتغيير الطريقة التي يتبعونها في إدارته، جزء من الشهادات وهي قليلة جدا تتحدث عن حالات متطرفة للغاية تتعلق بتعذيب وقتل، وعنف شديد جدا، وسرقات، لكن أغلب الشهادات تنطبق إلى الروتين اليومي، توضح لنا ما يعمله المعبر وما تعنيه الدوريات داخل القرى، وكيف تبدد ويكون قادرا على السيطرة، والمجنذات يشعرون وجودهم في المنطقة في أشكال مختلفة، مثل: تجولهم في أماكن مختلفة أو صراخهم في صوت عال أو حتى الدخول إلى بيت والخروج منه، مثل هذه الأمور لا يستطيع الجيش التحقيق فيها، فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يتبعها الجيش لإدارة احتلاله ولا توجد طريقة أخرى. ونحن نروي أمورا يعرفها كل جندي خدم في الأراضي المحتلة وكذلك الفلسطينيين الذين يعيشون هناك يعرفونها جيدا، ونحن لا نتحدث عن أمور سرية. وكل المعلومات التي ننشرها تفحصها الرقابة العسكرية ونقوم بنشرها والجيش يعلم بها ويختار تجاهلها.

(*) سؤال: حسب رايك، ما الذي يدفع الجندي لارتكاب هذه التصرفات؟
نوفالك: لقد ارتكبنا نحن أيضا نفس التصرفات ونفس الطريقة، فلا توجد طريقة أخرى. عندما يحضرون جندي (عاما) ويطلبون منه السيطرة على الوضع ويضعون بضعة آلاف من الجنود للسيطرة أمام مليوني فلسطيني، فلا توجد طريقة أخرى سوى ما يقومون به لأنهم سيخشعون بالخوف ويخبرون إلى التصرف بعنف كما يتصرفون. إن المشكلة برياسي ليست في الجنود، فكل واحد سيوقف في هذا الموقف سيصرف بنفس الطريقة، والمشكلة الأساسية هي مع النظام العسكري والسياسة الحكومية التي تصون الاحتلال.

(*) سؤال: ما هي ردة فعل الجيش على الشهادات؟ هل يتم التحقيق فيها؟
نوفالك: قبل عدة أعوام، نشرنا الشهادات بدون أسماء وتفاصيل شخصية، سألنا كلا من الشرطة العسكرية والناطق باسم الجيش عن إمكانية إحضار المراد وفتح تحقيق في الوضع، فادعوا أنهم لا يستطيعون القيام بذلك لكون صاحب الشهادة مجهول الهوية، لكن حين نشرنا الشهادات مع الأسماء الواضحة لم يفحصوا أيضا.

(*) سؤال: لماذا اقتصر المعرض الأخير على المجنذات؟ ما هي الخصومية الكامنة في ذلك؟
نوفالك: تميزت هؤلاء المجنذات بالشجاعة في الحديث عما جرى، وهن قادرات على التحمل ومواجهة محيطهن بعد عرض هذه الشهادات. القصة هي نفسها التي يرويها الجنود وهن يصفن نفس الواقع وارتكبن نفس الأفعال. لكن وجهات النظر تختلف قليلا بين الجنود والمجنذات، هن تحدثن عن ضغوطات مختلفة يواجهنها ويتعاملن معها، وهن يخشين من أن يظهرن باقيات أو ضعيفات، هذا الأمر يدفع الكثير من المجنذات إلى محاولة إثبات أنفسهن أكثر من الجنود، ويشكل عام يسعى الجميع لإثبات نفسه حتى يخشونه ويكون قادرا على السيطرة، والمجنذات يشعرن أكثر أنه يجب عليهن القيام بهذا، والطريقة لتحقيق ذلك هي استخدام العنف أو على الأقل الإظهار أنه توجد إمكانية لاستخدام العنف، مثلا: حين يتعمك أمامك الفلسطيني تصفعه على وجهه، من يتوافق معك تضعه في زنزاة أو توقفه ثماني ساعة ولا تسامح له بالجلوس حتى تقرر ما ستفعله به، وغيرها من التصرفات. هذه أمور تجري بصورة يومية، والمجنذات يشعرن أنه يجب عليهن أن يكن عنيقات أكثر وأن ينكلن أكثر حتى يثبتن ذاتهن.

(*) سؤال: هل نشر هذه المعلومات خصوصا ما نشرتموه عن طريق الفيديو يعرض الجنود للتحقيق من قبل الجيش؟
نوفالك: لا، فنحن ندرك أن الجيش لا يستطيع التحقيق في هذه الحالات، وإن حقق في حالات معينة تكون قليلة

(*) سؤال: ما هي المشاكل التي تواجهونها؟ وهل يحرضون ضحككم؟

نوفالك: كما تعلمين، فإن الحكومة والمنظمات اليمينية في إسرائيل لديها مشكلة مع ما نقوم به ويمكنني أن أفهم لماذا، فنحن نضع أمامها وأمام الجمهور الإسرائيلي مرآة يرون من خلالها شكلهم، قبل كل شيء وضعا هذه المرأة أمام أنفسنا وقلنا إننا قلنا بفعل هذا ولن نكون مستعدين لأن نستمر في السكوت عن هذا ولم نتوقف عند هذه النقطة لأننا نعتقد أن أداء هذه الخدمة هو أمر غير أخلاقي ويجب التوقف عنه ويجب إيقاف الاحتلال.

قبل نحو أسبوع عرضنا في موقعنا مجموعة من الشهادات المصورة بالفيديو لمجنذات يتحدثن عن تجربتهن وما شاهدوه في الأراضي المحتلة، وقد هوجمت هؤلاء المجنذات على مدار الأسبوع بشدة وقاموا بتهديدهن، ونحن كمنظمة دائما مهاجمون، نعتقدوننا بأننا «خونة»، «طابور خامس»

«أعداء إسرائيل». نتحال علينا دائما العديد من الانتقادات على عملنا بسبب حجج كثيرة منها تلقينا دعما من خارج البلاد أو حديثنا عن نشاطاتنا خارج البلاد، ونتلقى أحيانا ردودا ساخطة من قبل الجمهور لأنهم يستصعبون فهم ما نقوم به، وتقوم شخصيات كبيرة في الجيش والحكومة بمهاجمتنا، نحن نؤمن جدا بما نقوم به وكمواطنة أرغب وأحلم بأن أرى مجتمعنا يواجه ما يرتكبه ولا يبدن رأسه في التراب ولا يقول لم از ولم أسمع، لكن برأيي فإن التحريض يأتي بسبب النية للابتعاد عن مناقشة القضية الحقيقية ويشغلون أنفسهم في مهاجمتنا بدل مناقشة الحقائق التي نعرضها، ومناقشتها بالطبع أصعب، لذا يفضلون مهاجمتنا وتحويل النقاش إلى أمور أخرى بدل أن يتحملوا مسؤولية ما يجري. إننا نطالب الجمهور بتحمل مسؤولية ما يجري لأنه ينتخب الحكومة التي تستمر في فرض الاحتلال وهذا الأمر ليس سهلا، لن نتوقف عن عملنا وتعتزز فينا الهمة والعزيمة للإستمرار كلما ساء الوضع أكثر، وذلك سعيا لبناء مجتمع أفضل.

منذ ذلك الوقت تكاتف أفراد هذه المجموعة وقرروا إقامة

منظمة «فلنكسر الصمت» من منطق أنهم شعروا وما زلنا نشعر ونعتقد حتى اليوم أنه حين تؤدي الخدمة العسكرية في الضفة يحظر علينا الحديث عما يجري هناك، لكن هذا السكوت هو ما يتيح إمكان استمرار الوضع على ما هو عليه الآن، وحين يعلم ويدرك الجميع حقيقة ما يجري فربما يوقفون استمرار الوضع الحالي، سكوتهم يعطي سببا وحجة لاستمرار وجود الاحتلال، وكسر حاجز الصمت هذا يمكن من إثارة النقاش لإنهاء الاحتلال، عندما بدأوا كانوا عشرة أفراد وازدادوا مع الوقت، لدينا اليوم ٩٠٠ شهادة لجنود ومجنذات، ويعمل معنا ١٠٠ ناشط يساعدوننا في جمع الشهادات، ويعمل في المنظمة حاليا عشرة موظفين.

(*) سؤال: ما هي فعاليتكم ونشاطاتكم الأساسية؟

نوفالك: نقوم بجمع شهادات من جنود ومجنذات إسرائيليين خدموا في الأراضي المحتلة، وقابلنا حتى اليوم ٩٠٠ جندي وجندية، نطلب منهم أن يحدثونا عن تفاصيل حياتهم هناك وما فعلوه وكيف تأثروا من الوضع. هدفنا محاولة عرض ما يعنيه الاحتلال وعرض تأثير السيطرة العسكرية على السكان، ونقوم بنشر هذه الشهادات بدون نشر أسماء وتفاصيل شخصية من خلال كتيبات وفي موقعنا على الانترنت، لكن في مرحلة ما وافق جزء من الجنود على كشف هوياتهم ونشرناهم مع أسماء وهذا الأمر زاد من تأثير هذه الشهادات وتأكيد أننا نقول الحقيقة، ومن لا يكشف هويته يخشى ردة فعل محيطه وأصدقائه وعائلته فهناك ثمن شخصي يدفعه، فليس من السهل أن تكون جنديا في إسرائيل وتحدث بصراحة. كما نقوم بتنظيم جولات يقوم بإرشادها جنود خدموا في الأراضي المحتلة وهم بدورهم كسرنا الصوت وأعطينا شهاداتهم، وننظم معارض ونقدم محاضرات ونعمل كثيرا مع شبان إسرائيليين على وشك الخدمة العسكرية، ونزافقهم في جولات ويروي الجنود أمامهم ما قاموا به خلال فترة خدمتهم، هدفنا الأساس هو عرض هذا الواقع، ونحن نؤمن أنه حينما يراه الناس، ويمكن أن نشاهد كيف سيبدؤون الحديث عما يجري وسيسألون أنفسهم هل يمكن الاستمرار في هذا الوضع أم لا؟

(*) سؤال: لماذا تركزون جولتكم على منطقة الخليل؟ ومع من تتعاونون؟

نوفالك: المجموعة التي أسست منظمة «فلنكسر الصمت» خدم أغلب أفرادها في الخليل، وهي منطقة نعرفها جيدا، والمدينة الوحيدة في الضفة الغربية غير القدس التي تقع المستوطنة في داخلها وفي مركز المدينة. لدينا هناك منطقة صغيرة وتستغرق مسيرة ٢ كم وفيها يمكن معاينة ماهو شكل الاحتلال، ويمكن أن نشاهد كيف أجبروا على مدار سنوات الفلسطينيين على ترك منازلهم، وأن نشاهد كيف أغلقوا شوارع يطلق عليها الجنود اسم «شوارع معقمة» ويحظر على الفلسطينيين دخولها، في البداية أغلقوا الحوانيت وبعدها منعوهم من دخولها في مركباتهم، هذا يجري في منطقة صغيرة ولكنه قائم في كل مكان في الضفة. نتعاون مع مؤسسات فلسطينية في جولاتنا، ويتحدث ممثلوها أمام المجموعات التي نحضرها، ويتحدث فلسطينيون من منطقة الخليل وجنوب جبل الخليل عن معاناتهم، ومعروف أن إمكانية الحديث مع فلسطينيين غير متاحة للإسرائيليين، والجولة هي فرصة لأن يتقابلوهم ويسمعوا معاناتهم، وأغلب من يرافقنا تكون الجولة فرصته الأولى ليقابل فلسطينيين.

كتبت هبة زعبي:

توثق منظمة «فلنكسر الصمت» الإسرائيلية منذ تأسيسها في العام ٢٠٠٤ شهادات جنود إسرائيليين خدموا في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧. ونشرت المنظمة قبل أسبوعين خسرين شهادة جديدة لمجنذات خدمن في صفوف الجيش الإسرائيلي في الضفة، لتتضمن إلى باقي الشهادات التي وصل عددها إلى ٩٠٠ شهادة مصنفة وفق مواضيع مختلفة لتسهيل الاختيارات على متصفح الموقع.

ومن هذه المواضيع يمكن أن نجد شهادات عن اقتحامات منازل، وإهانات، وتكليل، وعنف مستوطنين ومعارب وكماثن، واعتقالات، وهمم بيوت، ونجد شهادة لأحد الجنود يتحدث فيها عن قضية التاكيد من قتل فلسطيني. وهناك شهادات يوضح خلالها عدد من الجنود الدوافع التي جعلتهم يكسرون الصمت، وشهادات تتعلق بضحايا الأطفال واستغلالهم، وكذلك شهادات عن استخدام أفراد الجيش لدروع بشرية حتى يحموا أنفسهم، وجميعها موثقة في الموقع باللغتين الانكليزية والعبرية.

ومن الشهادات الأكثر مشاهدة في الموقع شهادة لأحد الجنود يروي خلالها تفاصيل مواجهته الشخصية وصدمته من نفسه وذاته بعد مصادفته لشريط مصور يوثق اشتراكه في عملية اعتقال قاصر عمره ١٥ عاما.

جميع هذه الشهادات تعرض حقائق قاسية وصعبة لتصرفات يرتكبها أفراد الجيش بصورة مستمرة يومية، ويستمررون في التضاضي عنها وتجاهلها، وتحاول المنظمة عرضها ونشرها على نطاق واسع في المجتمع الإسرائيلي لمواجهة حقيقة الاحتلال والسعي لإيقافه.

وقد أجرينا المقابلة الخاصة التالية مع يولي نوفالك، مديرة منظمة «فلنكسر الصمت»، للتعرف أكثر على نشاط المنظمة وعملها.

(*) سؤال: كيف تأسست منظمة «فلنكسر الصمت»؟
نوفالك: قامت مجموعة من الجنود الذين أنهبوا خدمتهم العسكرية في نهاية الانتفاضة الثانية العام ٢٠٠٤، بمناقشة التجربة التي خاضها أفرادها والتي كانت في فترة الانتفاضة الثانية، وللصدفة فإن أغلبهم خدم في منطقة جنوب الخليل، وتحدثوا عن مشاعرهم وأفكارهم حيال خدمتهم، وهم شعروا أن هناك فجوة كبيرة بين تصرفاتهم التي اعتبروها صعبة جدا ودفعوا مقابلها ثمنا أخلاقيا كبيرا جدا وبين الحقيقة التي لا يعرفها الجمهور الإسرائيلي عما يحدث هناك، ولذا قرروا أن يتحدثوا علنا عن حقيقة وواقع الاحتلال، في البداية أقاموا معرضا في مدينة تل أبيب لصور التقطوها خلال فترة أداثهم للخدمة العسكرية واطلقوا عليه اسم «أن نحضر الخليل إلى تل أبيب»، واستقطب المعرض عددا كبيرا من الزوار وولد صدى إعلاميا كبيرا، وفي حينه وصلت الشرطة العسكرية إلى المعرض واستدعت قسما منهم إلى التحقيق، وتمت دعوة المعرض إلى الكنيست وعرض هناك مدة شهر.

في المقابل حضر مئات الجنود لمشاهدة المعرض وبدؤوا بالحديث مع أفراد المجموعة وتناول ما قاموا به في أثناء خدمتهم في الأراضي المحتلة، وتقرر هؤلاء إلى صور التقطوها من أماكن مختلفة في الأراضي المحتلة وكلها تتحدث عن قصص مماثلة، وبدأت هذه المجموعة بتوثيق وجمع شهادات الجنود وقصصهم الشخصية، وفهم أفرادها من خلال ذلك أن القصص ليست شخصية، وإنما تروي قصة الاحتلال.

في ظل الحروب غير المتناظرة وثورات «الربيع العربي»

القوة الجوية الإسرائيلية أمام تحديات جديدة أهمها فقدان ميزة التفوق الجوي المطلق!

تعريف

ننقل هنا ملخصا لمقالة مطولة كتبها ضابط كبير- المقدم «شاي»- في سلاح الجو الإسرائيلي، يتراس مديريةية شعبة «جلاكسيا» المعلوماتية الداخلية الخاصة بسلاح الجو، وتتناول هذه المقالة، التي ظهرت في العدد الأخير (رقم ٤٤٧-٢٠١٣)، من المجلة الفصلية «معاخوت» التي يصدرها الجيش الإسرائيلي، التحديات الجديدة التي تواجهها قوة إسرائيل الجوية في ضوء ما حصل في الأعوام الأخيرة من متغيرات وتطورات في ميدان «الحرب الجديدة» والبيئة الإقليمية والدولية، ومن ضمنها المتغيرات الناجمة عن الهزة السياسية (ثورات «الربيع العربي») التي تجتاح منطقة الشرق الأوسط، وما يترتب على كل ذلك من متطلبات تغيير وتحديث في مبنى واستراتيجيا وأساليب عمل القوة الجوية الإسرائيلية، وفقا لرؤية كاتب المقال.

توصئة

تشهد قدرات سلاح الجو الإسرائيلي تعاطفا متزايدا من عام إلى آخر، خاصة في مجال جمع المعلومات والقدرة على تحقيق التفوق الجوي في أية معركة عسكرية في المنطقة. في الوقت ذاته، جرت في المقابل تحولات ومتغيرات هائلة في ساحة القتال، إذ طور أعداء إسرائيل قدرات تتيج لهم مواجهة التفوق النسبي لسلاح الجو الإسرائيلي، وفي الأعوام الأخيرة يحاول بعضهم تحقيق تناظر في موازين القوى الجوية.

بالإضافة إلى ذلك فقد أضحت الجبهة الداخلية عاملا مركزيا في أية مواجهة عسكرية في المنطقة وذلك جراء إطلاق الصواريخ والقذائف الصاروخية على إسرائيل، وقد خلق هذا الواقع تحديات جديدة أمام سلاح الجو الإسرائيلي، وطرح ضرورة تغيير مكونات أساسية في عمله ونشاطه. كذلك هناك أسباب أخرى تتطلب من سلاح الجو إعادة النظر بصورة جذرية في أهدافه ومبنى قوته، ومن ضمن هذه الأسباب حقيقة أن المعركة ليست فقط معركة عسكرية -جسدية وإنما باتت أيضا حربا على الوعي وصراعا على الرأي العام المحلي والعالمى، إضافة إلى الهزة السياسية التي تجتاح الشرق الأوسط، والتي من المتوقع أن تؤدي إلى تعاطم التحديات التي يتعين على سلاح الجو والجيش الإسرائيلي مواجهتها مستقبلا.

متغيرات في ساحة القتال

طور أعداء إسرائيل، في ضوء عجزهم في حروب الماضي عن إيجاد رد فعال إزاء تفوق سلاح الجو الإسرائيلي، أساليب قتالية تجعل من الصعب عليه تجسيد قدراته، ويشكل ذلك خلاصة جوهر الحرب غير المتناظرة، التي يعمل فيها الطرف الضعيف بطريقة تحيد وتبطل نقاط تفوق الطرف القوي. وكما هو معروف فإن السيطرة الجوية في ساحة المعركة تمثل مكونا مركزيا في النظرية القتالية للجيش الإسرائيلي، لذلك بنى سلاح الجو، منذ تأسيسه، قوته من أجل تحقيق تفوق جوي، في بداية نشوب الحرب قدر الإمكان. وقد جسدت حرب العام ١٩٧٣ الثمن الباهظ لعدم تحقيق التفوق الجوي في أيام القتال الأولى.

في أعقاب الخبرة التي تراكمت في تلك الحرب، جرى تطوير نظرية قتال جوية أكدت مجددا أهمية تحقيق التفوق الجوي في ساحة المعركة في المراحل المبكرة. فهذا التفوق

ضروري من أجل استنفاد أفضليات ومزايا القوة الجوية إلى أقصى حد، إذ أنه يمكنها من مساعدة القوات البرية في المناورة الأرضية، والتهديد المتواصل لمقرات وموارد العدو الإستراتيجية.

ويواجه سلاح الجو الإسرائيلي نوعين من الأسلحة الجوية: أسلحة جو الدول العربية المتحالفة مع الولايات المتحدة، والمزودة بوسائل حديثة، وأسلحة جو الدول غير المتحالفة مع الولايات المتحدة، والتي تعاني من تقادم وسائلها القتالية الجوية، ومن دعم عسكري روسي أخذ في التناقص والانحسار.

وفي ظل الفجوة القائمة والمتعمقة بين قدرات سلاح الجو الإسرائيلي وقدرات أسلحة الجو غير الغربية، سرعان ما أصبحت سورية، على سبيل المثال، متخلفة في سياق التسلسل الجوي، وهو ما وجد تعبيرا له في حرب لبنان الأولى (١٩٨٢)، وبسبب عمق الفجوة بين سلاحي الجو، الإسرائيلي والسوري، تخلت سورية في مرحلة معينة، عن مساعيها لبناء قوة جوية مساوية في القيمة لقوة إسرائيل الجوية وأخذت تبحث عن طرق قتالية بديلة تجعل من الصعب على سلاح الجو الإسرائيلي تجسيد قدرته وتفوقه، وذلك مثلا عن طريق التزود بصورة مكثفة بصواريخ أرض- أرض.

كذلك فإن المنظمات «الإرهابية» شبه الدولانية- حركة «حماس» في قطاع غزة وحزب الله» في لبنان- تنظر إلى تفوق إسرائيل الجوي كأمر واقع، وتبحث بدورها عن طرق للحد من قدرة سلاح الجو الإسرائيلي على تجسيد تفوقه، ومن ضمن ذلك القتال من داخل جمعات سكنية والاستخدام المكثف للصواريخ. وفي هذا الإطار ابتاعت وطورت سورية و«حزب الله» و«حماس» وفصائل أخرى، صواريخ أرض-أرض (قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى)، تتيج لها التغلب على تفوق سلاح الجو الإسرائيلي وتهديد وضرب مناطق ومجالات حساسة في إسرائيل على امتداد فترة زمنية طويلة، ولم ينجح التفوق

الجوي الإسرائيلي المطلق حتى الآن في كبح إطلاق الصواريخ على إسرائيل، وهذا ما ثبت، مثلا، في حرب لبنان الثانية في صيف العام ٢٠٠٦، وفي عملية «عمود السحاب» في قطاع غزة في تشرين الثاني ٢٠١٢.

وهكذا فقد تفوقت إسرائيل في ميزان القوى بصورة حاسمة على أعدائها، بينما نجح أعداؤها في ميزان الربع، في وضع تحديات هائلة أمام الجيش الإسرائيلي، وأمام سلاح إسرائيل الجوي.

تحديات القوة الجوية

أدى نقل القتال إلى مناطق حضرية (ماهولة) إلى خلق مزيد من الصعوبات أمام سلاح الجو الإسرائيلي في تجسيد كامل قوته. ويعمل أعداء إسرائيل بصورة متمدة من داخل هذه المناطق بغية تكبير يديها، ومن أجل مقارعتها في الساحة الدولية في حالة مهاجمتها لمثل هذه المناطق الماهولة، وتسببها بشكل عرضي بإصابات في صفوف المدنيين. ويتطلب القتال في مثل هذه المناطق القيام بعمليات جوية أشبه بعمليات الجراحة الموضعية، إضافة إلى طرق عمل مركبة وشائكة للغاية، ومن هنا تنقلص القدرة على الالتزام بأهداف المعركة، عندما يستخدم العدو قواته وقدراته انطلاقا من مناطق مزدحمة بالسكان.

إجمالا، فقد أدت التغيرات في ساحة القتال- امتلاك العدو لمنظومات صاروخية ونقل القتال إلى مناطق مدنية/ حضرية- إلى تآكل وانحسار ل يستهان بها في التفوق التكنولوجي الهائل لسلاح الجو الإسرائيلي في الميدان.

المتغيرات في فهم المعركة

ترتكز نظرية الأمن الإسرائيلية منذ بدايتها، على فكرة الردع. وقد أفضت التغيرات في ساحة القتال، والتحولت السياسية في المنطقة، إلى تعزيز نظرية الردع وذلك في

ضوء الفهم بأنه لا يمكن إحراز حسم في حرب غير متناظرة ضد منظمات «إرهابية». ففي ظل الواقع القائم لا يمكن تحقيق حسم- بمعنى إبادة تامة- للقدرات العسكرية للمنظمات والمليشيات شبه الدولانية، مثل حزب الله» و«حماس». وقد أدركت إسرائيل بمرور السنوات، أن محاولة القضاء كليا على «تهديد الإرهاب»، مرتبطة بأثمان قومية وسياسية جسيمة وأنه يتعين عليها الاكتفاء بتحقيق الردع. والسعي إلى الردع ليس ظاهرة جديدة في سياسة إسرائيل الأمنية، إذ أدرك مؤسسو الدولة أهمية ذلك قبل أكثر من ٦٠ عاما. غير أن من السهل، نسبيا، ردع عدو هو دولة، نظرا لحرصه على عدم تعريض الكثير من المقدرات التي يمتلكها للخطر. في المقابل، حين يكون العدو منظمة «إرهابية»، ولا تكون هناك صلة حقيقية بينه وبين مقدرات الدولة التي يعمل انطلاقا منها، فإن التهديد بضرب المقدرات والمنشآت الإستراتيجية لتلك الدولة، لا يردع هذا العدو في الغالب، لكن في اللحظة التي تتحول فيها منظمة «إرهابية إلى جزء مركزي من دولة (مثل «حزب الله» في لبنان) أو إلى دولة (حماس) في غزة) فإنها تراكم مكتسبات مهمة بالنسبة لها، وبالتالي يغدو من السهل أكثر ردعها، كما حصل مثلا مع «حزب الله» منذ حرب لبنان الثانية.

مع ذلك، لا بد لنظرية القتال المستندة على فكرة الردع أن تتضمن القدرة والإرادة لتحقيق الحسم، إذ أن السعي للحسم المرتكز على قدرات عسكرية مثبتة هو الذي يمكن أن يؤدي فقط إلى إحراز الحسم المطلوب.

ولكن، كما أسلفنا، يتعين على إسرائيل، في ظل الواقع الإقليمي والدولي الراهن، أن تدفع أثمانا باهظة في اللحظة التي تجسد فيها تهديدها، وتشمل هذه الأثمان المسب بمكائنة إسرائيل في الساحة الدولية، إذا ما تسببت نشاطاتها العسكرية بخسائر كبيرة في صفوف المدنيين

غير الضالعين في القتال. وقد أدرك أعداء إسرائيل ذلك جيدا ولذلك فإنهم يعملون في المساحة التي يعاني فيها سلاح الجو الإسرائيلي من صعوبة شديدة في العمل.

فضلا عن ذلك، يحاول أعداء إسرائيل تجنيد قوة (هجمات) سلاح الجو الإسرائيلي خدمة لأغراضهم وأهدافهم الدعائية والسياسية، ونتيجة لذلك، تحول الحرص على التناسب والمعيارية في الحرب إلى مكون مركزي في تقليص الأثمان الدولية التي تدفعها إسرائيل في كل معركة. فالخصم غير المتناظر يصارع على كسب الرأي العام إلى جانبه، حتى ولو بثمن التضحية بمواطنيه، في حين تصارع إسرائيل من أجل تحقيق إنجاز عسكري وتعمل في المقابل من أجل حماية مواطنيها وضمان عيشهم حياة طبيعية.

من هنا فإن قوة إسرائيل الجوية مطالبة إن بمواجهة هذا الاختلاف الهائل بين التوجهين، ويتعين عليها المحافظة على قدرة الحسم في ساحة المعركة، من خلال إيادة وتدمير مجمل التشكيلات والأسلحة التي تهدد إسرائيل، وتقديم مساعدة واسعة للقوات البرية في أثناء مناورتها على الأرض. غير أن هذه القوة (الجوية) اضطرت في معظم عملياتها التفتيزية في السنوات الأخيرة، إلى العمل بصورة موضعية عبر ضرب مراكز قوة العدو من دون المس بالمدنيين وممتلكاتهم، وقد طورت معظم قدرات سلاح الجو الإسرائيلي من أجل ضرب أهداف ثقيلة وكبيرة، في حين أن محاربة العدو غير المتناظر تتطلب استخداما مدروسا وحذرا جدا للوسائل القتالية.

لذلك فقد نشأ تضارب جلي بين رغبة إسرائيل في تجسيد التهديد بغية تعزيز الردع، وبين الحاجة إلى تقليص المس بالمدنيين غير الضالعين، وقد عبر هذا التناقض عن نفسه في السنوات الأخيرة في مبنى قوة سلاح الجو وكذلك في الطريقة التي يستخدم فيها وسائله. ويتحقق ردع العدو بواسطة التهديد بضرب مقدراته ومنشأته الجوية، وفي الوقت ذاته أيضا بواسطة القدرة على تقليص حيز نشاطه وعمله أثناء القتال وذلك عن طريق تشخيصه ومهاجمته في أي مكان أو حيز يعمل فيه، وخاصة في المناطق المكتظة بالسكان.

التوازن المطلوب بين الهجوم والدفاع

يطرح تهديد الصواريخ في العقدين الأخيرين معضلات وتحديات جسيمة أمام إسرائيل. إحدى هذه المعضلات هي حجم الموارد التي يتعين على إسرائيل استثمارها في الوسائل الدفاعية. فالفهم بان أية معركة عسكرية ستكون مصحوبا بضرب مدن إسرائيلية، يؤثر على المحافل القيادية المسؤولة فيما يتعلق باتخاذ القرار بشأن الحرب والأمد الزمني الذي تحتاجه، إن وجود وسائل دفاعية - ولا سيما صواريخ مضادة للصواريخ وكذلك دفاع سلبي كالملاجئ والغرف الآمنة - يخفف الضغط على القادة ويمنحهم حيز مناورة واسعا أكثر عند اتخاذ قرار بشأن الحرب أو عدم وقفها بعد فترة قصيرة. مع ذلك فإن الوسائل الدفاعية أيضا لا تضمن «إغلاقا تاما للسماء»، كما تبين في عملية «عمود السحاب». ولذلك فقد نشأ ما يشبه الستاتيكو (الوضع القائم) في الربع، والذي لا تسارع فيه إسرائيل إلى شن هجوم كاسح ضد المنظمات «الإرهابية» إزاء كل استفزاز، حين تحرص هذه المنظمات بصورة عامة على عدم شد الحبل أكثر من اللازم، خوفا من رد مؤلم من جانب إسرائيل.

[للبحث صلة- ترجمة سعيد عياش]

مقابلة خاصة مع مدير برنامج العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب

شلومو بروم لـ «المنتهد»: أكثر ما يهم نتنياهو هو تحميل الرئيس عباس مسؤولية فشل الجهود الأميركية!

كتب بلال ضاهر:

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في مقابلة أجرتها معه صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية ونشرتها في نهاية الأسبوع الماضي، إنه يريد استئناف عملية السلام مع الفلسطينيين.

وأضاف: «إذا نصب وزير الخارجية [الأميركي جون] كيري خيمة في منتصف الطريق بين القدس ورام الله، فأني سأكون في الداخل... وأنا ملتزم بالقضاء في الخيمة وإجراء مفاوضات طوال الوقت اللازم من أجل التوصل إلى حل سلمي وأمني بيننا وبين الفلسطينيين».

وأوضح نتنياهو أنه يتعين حل الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين لأن هذا الأمر سيحسن كثيرا مكانة إسرائيل في العالم، وقال «لا أريد دولة ثنائية القومية. أريد دولة للشعب اليهودي إلى جانب دولة للشعب الفلسطيني».

لكن حتى لو كان نتنياهو صادقا في حديثه، فإن الأغلبية في حكومته، وخاصة في حزب الليكود الذي يتزعمه، تعارض قيام دولة فلسطينية.

واعتبر رئيس حزب «البيت اليهودي» ووزير الاقتصاد، نفتالي بينيت، في حديث للصحيفة الأميركية نفسها، أن «قائمة دولة فلسطينية في يهودا والسامرة أي الضفة الغربية» ستكون عملا انتحاريا قوميا». ورأى أن «الحل الواقعي الوحيد هو ضم مناطق ج' إلى إسرائيل ومنح مواطنة للفلسطينيين الذين يسكنون في هذه المنطقة. وبإقي الأراضي تبقى تحت سيطرة الفلسطينيين، وهم سيقرروا ما إذا كانوا يريدون إدارة شؤونهم بأنفسهم أو التصويت للبرلمان الأردني».

وقال بينيت إنه يعلم أن نتنياهو يتطلع إلى حل الدولتين، لكنه استبعد أن تقود مفاوضات بين الجانبين، في حال استئنافها، إلى إحداث تقدم، «لأن أبو مازن [الرئيس الفلسطيني محمود عباس] لن يكون مستعدا

للاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية». وأضاف بينيت أنه لن ينسحب من الحكومة في حال استئناف المفاوضات، وفي حال التوصل إلى اتفاق، قال إنه «عندما أصل إلى الجسر فأني سأعبره».

وأطلق قائد الجبهة الوسطى في الجيش الإسرائيلي، اللواء نيتسان ألون، تصريحاً لوكالات أنباء عالمية حذر فيه من أنه تظهر علامات على نفاذ صبر الفلسطينيين في الضفة الغربية، وأشار إلى تزايد العنف المناهض للاحتلال الإسرائيلي، مثل إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة وما قال إنه مشاركة بعض أفراد الأمن في السلطة الفلسطينية في هذه المواجهات، وأضاف «إذا فشلت المحاولة الأميركية للتدخل خلال أسابيع قليلة فأخشى أن نرى هذا الاتجاه من التصعيد يتزايد». وتابع أن العنف يمكن أن يتصاعد إذا ما فشلت المساعي التي يقوم بها وزير الخارجية الأميركي، عبر عن شعوره بالإحباط من النشاط الإرهابي للمستوطنين المتطرفين واعتداءات «جباية الثمن».

وكان رئيس الموساد السابق، مئير داغان، قد دعا إسرائيل إلى قبول مبادرة السلام العربية، وقال يوم الأربعاء الماضي، إنه «ليس كل جوانب المبادرة العربية تعجبني، لكن الحاجة إلى التفاوض هي أمر مفيد، وجامعة الدول العربية هي اليوم أقل دعاء تجاه إسرائيل». وأضاف أن «المبادرة العربية يجب أن تستخدم كأساس لبدء مفاوضات، وينبغي البحث عن فرص في هذه الفترة» ممددا على أن «ثمة حاجة لأن تبدأ إسرائيل محادثات جدية مع الفلسطينيين، والقول إنه لا يمكن التوصل إلى ذلك يلحق ضررا بإسرائيل».

وتابع داغان أن «توجد الكثير من المسائل الجديدة وحلها سيستغرق وقتا، ولا يمكن حل القضايا مباشرة مع الفلسطينيين وإنما ينبغي إشراك جامعة الدول العربية». حول هذا الموضوع أجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع مدير برنامج العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب شلومو بروم.

شلومو بروم لـ «المنتهد»: أكثر ما يهم نتنياهو

هو تحميل الرئيس عباس مسؤولية فشل الجهود الأميركية!

«*»
«المشهد الإسرائيلي»: لماذا بدأ نتنياهو يتحدث عن الحاجة إلى قيام دولة فلسطينية ويشدد على معارضته لدولة ثنائية القومية؟

بروم: «أعتقد أن هذا الأمر نابع من عدة أسباب. أولا، هذا مرتبط بموقف نتنياهو نفسه، ولدي انطباع بعد محادثات أجريتها مع أشخاص كثيرين تحدثوا معه، بأنه فعلا يدرك

أن استمرار الوضع الحالي سيؤدي إلى واقع تكون فيه دولة ثنائية القومية، ودولة كهذه تشكل خطرا كبيرا على إسرائيل والحلم الصهيوني، وهو يدرك ذلك في مستوى الواعي والتفكير. لكنني أعتقد أنه توجد لدى نتنياهو مسافة هائلة بين هذا الإدراك وبين القدرة الفعلية على تطبيق هذا الإدراك، وسبب آخر هو أنه يخشى من الرئيس الأميركي، باراك أوباما، فنتنياهو يدرك أنه خلال الولاية الثانية للرئيس أوباما ستكون هناك قيود أقل عليه من أجل ممارسة ضغوط على إسرائيل. وسيكون من الصعب على نتنياهو أن يرفض تنفيذ سياسات مثلما فعل في ولايته الأولى. وأعتقد أن نتنياهو ليس مؤمنا فعلا بأن في إمكانه القيام بمفاوضات حقيقية مع [الرئيس الفلسطيني] محمود عباس، لكن نتنياهو يسعى لتحميل عباس المسؤولية بعد فشل الجهود الأميركية الحالية.»

«*»
من الجهة الأخرى، نتنياهو يبني في المستوطنات وبصورة مكثفة ويمنع قيام دولة فلسطينية، وهو يبني عمليا دولة ثنائية القومية، لأنه لم يعد هناك مكان كي تقوم فيه الدولة الفلسطينية بسبب اتساع المستوطنات.

بروم: «لقد شدت في أقوالي أعلاه على الفارق بين إدراك نتنياهو لضرورة تطبيق حل الدولتين وبين عدم قدرته على تطبيق ذلك، وتنتياهو ليس زعيما حقيقيا وهو يعمل طوال الوقت على منع مواجهات وصدامات، وآخر شيء يريده هو المواجهة مع المستوطنين وشركائه في الائتلاف الحكومي. وأوافق مع ما تقوله من ناحية واحدة، وهي أنه كلما تزايد عدد المستوطنين في الضفة، يصبح الوضع في

«*»
هل من الجائر، كما يقول محللون إسرائيليون، أن

نتنياهو لا يستمع إلى القيادة الأمنية الإسرائيلية؟

بروم: «رئيس الحكومة لا يستمع إلى القيادة الأمنية من الناحية السياسية، أي أنه من وجهة نظرهما لا يفعل ما فيه الكفاية من أجل استئناف المفاوضات فعلا، باستثناء تصريحاته... لا أعرف، ربما هذا القول صحيح.»

«*»
لماذا لا توافق حكومة إسرائيل على مبادرة السلام العربية؟

بروم: «لا توافق حكومة إسرائيل على مبادرة السلام العربية لأنه توجد فيها عدة صياغات لا تتلاءم مع مفهوم الحكومة الحالية، وخاصة مفاهيم لدى نتنياهو حول الاتفاق، وهذا الأمر يتعلق بشكل خاص بصياغات في مبادرة السلام العربية بشأن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين. وبرأيي، فإنهم [حكومة إسرائيل] يرتكبون خطأ، لأنه بإمكانهم القول إنهم يقبلون المبادرة لإجراء محادثات مع العالم العربي حتى لو كانت هناك تحفظات على عدد من الصياغات التي تضمنتها المبادرة. لكنهم يفكرون بشكل مختلف، ويعتقدون أنه إذا ما وافقوا على أمر كهذا فإنه سيلزمهم بكل كلمة وفاصلة في مبادرة السلام العربية.»

«*»
ما هي مكانة الحكومة الإسرائيلي - الفلسطيني في سلم أولويات الحكومة الإسرائيلية؟

بروم: «أعتقد أن الحكومة الإسرائيلية الحالية ستكون مهتمة جدا بان لا تكون هذه القضية حاضرة بأفضلية عليا في سلم أولوياتها، ونتنياهو شخصيا يفضل بالطبع أن يركز على موضوع البرنامج النووي الإيراني، ومشكلته هي أن الآخرين لا يعلون وفقا لقواعد لعبته، فهناك وزير خارجية أميركي جديد، هو جون كيري، وإدارة أميركية تولي هذا الصراع وحله أفضلية عليا... ومن الجهة الثانية فإن الإيرانيين أيضا لا يتعاونون مع نتنياهو، خاصة بعد انتخاب حسن روحاني رئيسا لإيران. ولذلك فإن نتنياهو يجد نفسه مرغما على الانشغال بالموضوع الفلسطيني.»

موجز اقتصادي

تقليص الدعم العسكري الأميركي لإسرائيل بنسبة ٥%

قررت الإدارة الأميركية نهائياً تقليص ٥% من إجمالي الدعم العسكري لإسرائيل في العام الجاري، الذي سيصل إلى أكثر من ٣.٢٥ مليار دولار، وسيكون حجم التقليص ١٧٥ مليون دولار، وادعى مسؤولون إسرائيليون أن هذا الخصم هو أقل من النسبة المقررة لباقي الدول، وهذا على الرغم من أن الرئيس باراك أوباما كان قد أعلن عن إعفاء الدعم لإسرائيل من قرار تقليص الدعم الأميركي الخارجي.

وحسب مصادر إسرائيلية، فإن القرار سيؤثر على قدرة إسرائيل في شراء طائرات متعلمة متطورة من طراز إف ٣٥. ووقعت إسرائيل على صفقة لشراء ١٩ طائرة ستصل إسرائيل في العام ٢٠١٦، ولكن في أعقاب التغييرات قلص البنتاغون عدد الطائرات التي خطط لإنتاجها من ٢٥٠٠ إلى ١٢٠٠ طائرة.

كذلك سيؤثر التقليص على التدريبات المشتركة بين الجيشين الإسرائيلي والأميركي، والتي تتمثل أهميتها الأساس في صورة إسرائيل والتعاون بين الجانبين. ويحتمل أن يكون لذلك تأثيراً أيضاً على العقود التي وقعت مع شركات إسرائيلية. إلا أن التمويل الخاص للعبة الحديدية، ٢١١ مليون دولار للعام ٢٠١٣، لن يتضرر. ومع ذلك تضررت العلاوة لتمويل الخطط المشتركة لإسرائيل وأميركا في تطوير منظومات صاروخية "دفاعية".

ويأتي القرار هذا على الرغم من إعلان الرئيس الأميركي باراك أوباما في شهر آذار الماضي عن إعفاء الدعم الأميركي لإسرائيل من قرار التقليص، وتبعه في ذلك وزير الدفاع الأميركي تشاك هيل.

وكانت مصادر أميركية وإسرائيلية قد أعلنت في الأيام الأخيرة أن الولايات المتحدة الأميركية على وشك أن تقر نهائياً منح إسرائيل ٤٨٨ مليون دولار لمرة واحدة، وهذا إضافة للمساعدة العسكرية التي تحصل عليها سنوياً بقيمة ٣ مليار دولار، وهذا على الرغم من التقليصات التي أقرتها الولايات المتحدة في المساعدات الخارجية. فقد أجازت لجنة الأجهزة المسلحة في مجلس النواب الأميركي قبل أيام الاقتراح الذي قدمه رئيس اللجنة، هوراد ميكي أون، بشأن «قانون صلاحيات الأمن القومي»، وهو قانون الميزانية الأمنية. وحسب صيغة الاقتراح ستضيف الولايات المتحدة ٢١٨ مليون دولار أخرى في العام المقبل ٢٠١٤ من أجل تطوير منظومتي اعتراض صواريخ، يتم بالاشتراك بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ومن أجل تسليح إسرائيل بالمنظومات الصاروخية «الدفاعية». والحديث عن منظومة الصواريخ «حيتس ٣» لاعتراض صواريخ بعيدة المدى ومنظومة «العاصف السحرية» لاعتراض صواريخ وقذائف صاروخية للمدى المتوسط.

وورد في اقتراح القانون إلى ذلك أنه خطط لنفقات أخرى تبلغ ٢٢٠ مليون دولار في العام ٢٠١٤ للإلتحاق على شراء طائرات أخرى من منظومة «القبعة الحديدية»، التي هي بخلاف المنظومتين الأخريين من تطوير إسرائيل وحدها، لكن الولايات المتحدة تنفق على القسم الأكبر من المشروع. ويجب أن يتقبل اقتراح القانون الآن لتجيزه لجنة المخصصات في مجلس النواب وسيقدم في مرحلة متأخرة بعد ذلك ليوافق عليه مجلس الشيوخ.

زيادة ميزانية وزارة الدفاع بـ ٢.٣ مليار دولار

أكد تحقيق اقتصادي إسرائيلي أجرته صحيفة «ذي ماركر» التابعة لصحيفة «هارتس» أن ميزانية وزارة الدفاع سترتفع حتى نهاية العام الجاري بنحو ٢.٣ مليار دولار، وهذا على الرغم من التقليصات الكبرى التي ستشهدها الميزانية العامة للعام الجاري، وأقرها الكنيست بالقراءة الأولى يوم الاثنين من الأسبوع الماضي، على أن يتم إقرارها نهائياً حتى نهاية الشهر المقبل. تطور، في حين استمرت الحكومة الإسرائيلية في التكتم على ميزانية أجهزة المخابرات، وحجبها عن الكنيست ووسائل الإعلام.

وقالت صحيفة «ذي ماركر» إن ميزانية وزارة الدفاع سترتفع في هذا العام بنحو ٢.٣ مليار دولار، لتتجاوز سقف ١٦ مليار دولار، ميزانية مباشرة لوزارة الدفاع، وهذا عدا الدعم العسكري الأميركي السنوي لإسرائيل بقيمة ٣.٢ مليار دولار، ويضاف إليه هذا العام أكثر من ٢٥٠ مليون دولار.

وكانت الحجة الإسرائيلية قد شهدت جدلاً واسعاً بشأن ميزانية وزارة الدفاع، وصدرت مطالبات واسعة بإجراء تقليص واسع فيها، في بنود الرواتب والامتيازات المالية الضخمة التي يحصل عليها الجنود والضباط، وقررت الحكومة تقليص أقل من ٨٠٠ مليون دولار، إلا أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أعلن فوراً أنه سيعيد قسماً من هذا التقليص من احتياطي الميزانية، وهذا قبل الحديث عن الزيادة الجديدة التي تكشف عنها الصحيفة الاقتصادية.

وحسب ما نشر، فإن وزارة الدفاع ستستفيد كما في كل عام من فائض عن صرف مختلف الوزارات، إضافة إلى صحتها من أرباح ستحقها شركات الصناعات الحربية الإسرائيلية.

وفي تقرير آخر، ذكرت صحيفة «ذي ماركر» ذاتها أن الحكومة تستمر في حجب ميزانية أجهزة المخابرات الإسرائيلية عن الكنيست ووسائل الإعلام، إذ أنها تبقى ميزانية في غاية من السرية، ويتم ادراجها ضمن الاحتياطي العام للميزانية العامة. وكانت تقارير نشرت في الأسبوع قبل الماضي قد كشفت عن أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو رفع ميزانية جهاز المخابرات العامة والخارجية خلال ثلاث سنوات بنسبة ٢٦٪ مقابل ارتفاع الميزانية العامة في نفس الفترة بنحو ٧٪.

وحسب المعطيات التي نشرتها صحيفة «هارتس»، فإن ميزانية جهاز الأمن العام «الشاباك» و«الموساد» كانت مع تولي نتنياهو رئاسة الحكومة في ربيع العام ٢٠٠٩، نحو ١.٣ مليار دولار، وبدأ يرفعها ابتداء من العام ٢٠١١، وفي ميزانية العام الجاري ستكون نحو ١.٣ مليار دولار، ويأتي رفع الميزانية بنسبة حادة، في الوقت الذي تجري فيه الحكومة تقليصاً حاداً في ميزانيات جميع الوزارات والأجهزة، باستثناء وزارة الدفاع، التي سيكون فيها التقليص صورياً، كما أظهرت ذلك التقارير الأخيرة.

إعداد: بروهوم جرابيسي

بنك إسرائيل: الحكومة ستضطر إلى رفع ضرائب الأسعار في العام ٢٠١٥

بنك إسرائيل يدعي أن الحكومة ستخرق توقعات العجز في العام ٢٠١٥ ونيرة النمو الاقتصادي تنخفض باستمرار*

وزارة المالية تدعي أن تغيرات ديمغرافية تساهم في تقليص نسبة النمو*



غلاء الأسعار الأساسية تسبب بتراجع حركة الشراء في شبكات التسوق الإسرائيلية الكبرى

معدل الولادات عال. أما نسبة تكاثر العرب، فيتوقع بنك إسرائيل أن ترتفع من ٢.٨٪ حالياً إلى ٣٪ بين الأعوام ٢٠١٥ و٢٠١٩. ولكن ليس واضحاً سبب ارتفاع نسبة التكاثر، في الوقت الذي تتراجع فيه معدلات الولادة بين العرب.

وفي المقابل، فإن نسبة تكاثر اليهود من دون الحريديم في تراجع مستمر، ومثل هذه المعطيات قلما تنتشر في وسائل الإعلام، إذ نرى أن نسبة تكاثر اليهود من دون الحريديم، مستهبط من ٢.٦٪ بين العام ٢٠٠٠ إلى ٢.٠٤٪، إلى ١.٣٪ في الأعوام الأخيرة وحتى العام ٢٠١٤، ولتهبط أكثر إلى نسبة ١٪ بين الأعوام ٢٠١٥ و٢٠١٩.

وكما يبدو فإن هذه المعطيات تنشرها وزارة المالية لتبرير طلبها تقليص مخصصات الأولاد، التي تقاضاها كل عائلة عن كل ولد لديه عمره دون سن ١٨ عاماً.

وتقول أولزوروف إن الأوضاع الاقتصادية السائدة في إسرائيل، والتوقعات السوداوية التي تطرحها وزارة المالية، تلزم بأن لا تكون التقليصات التي تشملها ميزانيته العاميين الحالي والمقبل، لمرة واحدة، بل أن تبقى ثابتة في ميزانيات الأعوام المقبلة، أي أن تتحول إلى قاعدة في الميزانيات العامة. هذا، وبدات لجان الكنيست المختلفة هذا الأسبوع في النظر في قانون التسويات، المرافق لمشروع الميزانية العامة، والذي يتضمن سلسلة من الإجراءات الاقتصادية، وتعمل لجان الكنيست على إقرارها. وبحسب التوقعات، فإن تعديلات محدودة ستطرأ على الإجراءات الاقتصادية ولا أكثر من ذلك، وبشكل خاص هناك من يتوقع تخفيفاً في حجم تقليص مخصصات الأولاد.

ستستمر حتى نهاية العقد الجاري. ومن مؤشرات هذا، هو ما عرضه مسؤول قسم مداخيل الدولة في وزارة المالية على اللجنة المالية البرلمانية قبل أيام، إذ قال إن معدل النمو الاقتصادي الذي كان في الأعوام الأخيرة يتراوح ما بين ٤٪ إلى ٥٪، سيهبط إلى ما بين ٢.٧٪ إلى ٢.٩٪ في العقد الحالي، وهذا يشمل تأثيراً لبدء استخراج الغاز الطبيعي، الذي قيل إنه سيؤثر سلباً على النمو بنسبة ١٪. ما يعني أن الاقتصاد الإسرائيلي من دون الغاز الطبيعي كان سيشهد عقداً من الركود الاقتصادي، إذ ستكون نسبة النمو مطابقة لنسبة التكاثر السكاني.

ويعزو المسؤول في وزارة المالية تراجع وتيرة النمو إلى العامل الديمغرافي، وبالإسناد في اتجاهين: الأول، انخفاض نسبة تكاثر من هم في جيل العمل ويخزون فيه، والثاني، نسب التكاثر بين اليهود المتمزتين "الحريديم"، والعرب. إذ بحسب التوقعات، فإن نسبة تكاثر من هم في عمر ٢٥ إلى ٦٤ عاماً، انخفضت من ٣٪ في النصف الثاني من سنوات التسعين الماضية، إلى ١.٣٪ من العام ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٤، وستنخفض إلى ١٪ بين الأعوام ٢٠١٥ و٢٠١٩.

إلى ذلك، وبسبب عدم انخراط الحريديم في سوق العمل من جهة، وحرمان النساء العربيات وتقصي البطالة بين العرب من جهة أخرى، فإن نسبة التكاثر بين الجمهوريين تنعكس هي أيضاً على نسب النمو الاقتصادي، إذ تقول توقعات بنك إسرائيل إن نسبة التكاثر بين اليهود الحريديم وحدهم، سترتفع من ٤٪ حالياً، إلى ٤.٣٪ بين الأعوام ٢٠١٥ و٢٠١٩، وهذه نسبة تكاثر لا تمثل لها في العالم، وما يساعد على هذا ارتفاع معدل الأعمار، وانخفاض وفاة المواليد، وهذان أمران لا تشهدهما الدول الأشد فقراً حيث

ادعى بنك إسرائيل المركزي، في وثيقة أصدرها قبل عدة أيام، أن نهج الحكومة الاقتصادي القائم سيتسبب في أن تضطر الحكومة إلى إجراء تقليصات أخرى في ميزانيتها، وإلى أن ترفع ضرائب أكثر في ميزانية العام ٢٠١٥، وحتى ٢٠١٦، في حين قالت توقعات لوزارة المالية إن معدل النمو سيهبط في العقد الجاري من ٥٪ إلى ٢.٧٪ وحتى ٢.٩٪، وهذا يشمل استخراج الغاز وبيعه. وتقول محللة اقتصادية إن إسرائيل في بداية مرحلة تمتد حتى نهاية العقد الحالي، تتميز بأزمة متواصلة في الميزانية العامة. وقد أصدر بنك إسرائيل المركزي الوثيقة قبل يومين من إقرار الميزانية العامة بالقراءة الأولى في الكنيست، وحذر فيها من أن نهج الحكومة الاقتصادي من شأنه أن يتسبب باضطرار الحكومة إلى المزيد من رفع الضرائب وفرض تقليصات في ميزانيته العاميين ٢٠١٥ و٢٠١٦، إضافة إلى ارتفاع أسعار، وهذا يناقض تصريحات وزير المالية يائير لبيد، الذي ادعى أنه في حال تطبيق ميزانيته العاميين الحالي والجاري، كما نص عليها مشروع الحكومة، فإن الجمهور سيبدأ يشعر بارتياح ابتداء من العام ٢٠١٥. ويقول البنك في وثيقته إنه منذ الآن بات واضحاً أن هناك التزامات حكومية بقيمة ٦ مليارات شيكل (٢.٦ مليار دولار)، أكثر من السقف المحدد لميزانية ذلك العام، وفي حال لم يكن النمو الاقتصادي بوتيرة عالية بشكل خاص، ولا تعمل الحكومة على تخفيض حجم التزاماتها إلى مستوى سقف الميزانية، فستكون هناك حاجة ماسة إلى رفع المزيد من الضرائب، كي يكون العجز في الميزانية في إطاره المحدد.

ويصر البنك أن جزءاً من فرق سقف الميزانية والعجز في العام ٢٠١٥ نابع من إقرار الحكومة خفض مصروفاتها لمرة واحدة في العام ٢٠١٤، إضافة إلى رفع ميزانية وزارة الدفاع منذ العام ٢٠١٥ فصاعداً. ويقول البنك "بما أنه لم يبق أكثر من عام ونصف العام على البدء بميزانية العام ٢٠١٥، فهذا يعني أن الحكومة لا تستطيع أن تقرر مصروفات جديدة من دون تخفيض مصروفات أخرى".

وقالت وسائل إعلام اقتصادية إنه ليس صدفة أن يصدر بنك إسرائيل وثيقة من هذا النوع قبل ٤٨ ساعة من تصويت الكنيست على الميزانية العامة، وكما يبدو من أجل أن يردع الحكومة عن القيام بأي خطوات تفسر على أنها تراجع عن الإجراءات الاقتصادية التي ينص عليها مشروع الميزانية الحالية، من رفع ضرائب وتقليص مخصصات اجتماعية. وسارع من وصفهم صحيفة "هارتس" بأنهم "مقربون من وزير المالية يائير لبيد" ليهاجموا بنك إسرائيل المركزي، وقالوا للصحيفة إنه لو كانت قيادة المؤسسة الاقتصادية في إسرائيل متعلقة بسياسة بنك إسرائيل، لكان على الجمهور أن يعاني من ضرائب اقتصادية أكبر، مثل فرض ضرائب على توفيرات العاملين، المسماة "صناديق الاستكمال"، وفرض ضريبة مشتريات وقذائف الخضار والفواكه.

أزمة الميزانية في بدايتها

تقول المحللة الاقتصادية في صحيفة "ذي ماركر" ميراف أولزوروف إن كل المؤشرات تدل على أن الأزمة الاقتصادية التي تظهر في ميزانيته العاميين ٢٠١٣ و٢٠١٤ هي فقط البداية، لأن إسرائيل تتقدم نحو أزمة ميزانية عامة

أكبر ٥٠٠ ثري في إسرائيل يملكون ٩٤ مليار دولار!

الثروات في إسرائيل تزداد بوتيرة عالية ٥٧٪ من ثروة كبار الأثرياء الـ ٥٠٠ يملكها ٢٤ ثرياً من بينهم ٥ أثرياء يملكون ٢٥.٥٪

من الثروة الإجمالية* الأثرياء في إسرائيل يدفعون نسبة الضريبة الأقل على الإطلاق في العالم*

وفي المرتبة العاشرة تيدي ساغي، وتتراوح ثروته ما بين ١.٦ مليار إلى ٢ مليار دولار، وقد حقق في هذا العام أرباحاً بقيمة ٤٥٠ مليون دولار، وبرز اسمه في الأعوام الأخيرة بتطوير الشركة التي يملكها برامج حاسوب جديدة في مجال المراهنات والقمار.

كذلك هناك ١٤ عائلة أخرى تتراوح قيمة ثروة كل عائلة منها ما بين مليار واحد إلى ١.٤ مليار دولار، وقيمتها الإجمالية ١٨.٦ مليار دولار، ما يعني أن ٢٤ عائلة في إسرائيل قيمة ثرواتها تصل إلى ٥٤ مليار دولار، وهي تشكل ٥.٧٪ من إجمالي ثروات أكبر ٥٠٠ عائلة ثرية في إسرائيل، تتراوح ثرواتها ما بين ٥٥ مليون دولار إلى ٨ مليارات دولار، وتناخذ ثلاثة من هذه العائلات. فقد حلت في المرتبة ١١ عائلة شتراوس، التي تتراوح ثروتها ما بين ١.٦ مليار إلى ١.٦ مليار دولار، وكانت قبل أعوام في مراتب متقدمة أكثر على لائحة الأثرياء، وقد حققت العائلة في العام الأخير زيادة بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، وهي تملك ثاني شركة أغذية في إسرائيل، وتتركز أساساً في منتجات مصنعة للآلبان والأجبان، إضافة إلى المشروبات من الحليب (الأيس كريم)، وفي هذا القطاع عينياً هي شريكة مع شركة الحلويات عيليت، التي تملكها العائلة أيضاً.

وحلت في المرتبة ١٢ عائلة كاهان، وتتراوح قيمة ثروتها ما بين ١.٦ مليار إلى ١.٦ مليار دولار، كما كانت حال الثروة في العام الماضي، وهي عائلة قسم كبير من نشاطها الاقتصادي في مجال الحاسوب والبرمجة والتقنيات العالية.

وحلت في المرتبة ١٣ عائلة فيدرمان، التي تتراوح ثروتها ما بين ١.٤ مليار إلى ١.٦ مليار دولار، وقد حققت العائلة في العام الأخير أرباحاً بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، وهي أيضاً تنشط في التقنيات العالية.

عربي واحد من بين ٥٠٠ ثري

من أصل ٥٠٠ ثري في إسرائيل وجدنا عربياً واحداً، وقد حل في المرتبة ٤٢٩، وهو رجل الأعمال بديع بشارة طنوس، من مدينة الناصرة، صاحب شركة من أكبر شركات البناء في إسرائيل، وهي تنشط أيضاً في دول في شرق أوروبا، وقد أسس طنوس الشركة في سنوات السبعين الأولى، ولاحقاً انضم إليه شقيقه صبحي، ولكن قبل سنوات قليلة انشق صبحي عن الشركة، وأقام شركة مستقلة، وهي أيضاً لها نشاط في الخارج.

وقبل عدة أعوام كانت عائلتان عبريتان في لائحة الأثرياء، وفي سنوات التسعين ثلاث عائلات، وكانت العائلة الثانية التي خرجت من لائحة الأثرياء هي عائلة شحقة، الشهيرة في مجال استيراد الأغذية، وجاء خروجها نتيجة فسح شراكة بين أبناء العم.

وبحسب تقرير مجلة "ذي ماركر" فإن ثروة شركة بديع طنوس، التي يديرها نجلة إلياس، تتراوح ما بين ٩٠ مليون إلى ١١٠ ملايين دولار، وقد حقق في العام الأخير أرباحاً بقيمة ١٠٠ مليون دولار، وهذا بحسب التقرير لا يشمل النشاط في الخارج.

بillion دولار، وهي أيضاً زادت ثروتها في العام الأخير بنصف مليار دولار، ونشاطها متشعب، ولكنها برزت في امتلاكها شركة الملاحة البحرية "كرفنال كروز" صاحبة السفن السياحية، إضافة إلى امتلاكها نسبة عالية من أسهم أكبر البنوك الإسرائيلية - "مبوعليم".

وفي المرتبة الثالثة يحل عيدان عوفر، الذي تتراوح قيمة ثروته ما بين ٤ مليارات إلى ٤.٤ مليار دولار، وزاد ثروته في العام الأخير بنحو نصف مليار دولار، وينتشر نشاطه الاقتصادي في مجال السفن وإنتاج المواد الكيماوية، والعقارات، وقطاع البنوك.

وفي المرتبة الرابعة يحل أرون ميلتشن، وتتراوح ثروته ما بين ٣ مليارات إلى ٣.٤ مليار دولار، وقد خسر في العام الأخير نحو ١٠٠ مليون دولار، وينشط بشكل بارز في مجال إنتاج الأفلام والإعلام.

وفي المرتبة الخامسة بيني شتاينمنس، وتتراوح ثروته ما بين ٢.٨ مليار إلى ٢.٩ مليار دولار، وهو ينشط في قطاع الجوهرات.

الخماسية الثمانية - ١.١ مليار دولار

وثروة الخماسية الثمانية تشكل فجوة هائلة جدا عن الخماسية الأولى، إذ تبلغ قيمة ثروتها ١.١ مليار دولار، وهو ما يشكل ١٢.٢٪ من إجمالي ثروة الأثرياء الـ ٥٠٠، ولكن في نفس الوقت فإننا نرى أن ثروات العشرية الأولى تشكل ٣٥.٥ مليار دولار، وهذا ما يشكل ٣٧.٧٪ من إجمالي كبار الأثرياء الـ ٥٠٠ في إسرائيل، وقد حققت العشرية الأولى زيادة إجمالية في ثروتها بقيمة ٢.٨ مليار دولار، وهي تشكل ٢١٪ من إجمالي الزيادة في ثروات الأثرياء في العام الأخير.

وحل في المرتبة السادسة الجورجي الأصل ميخائيل ميريلشفيلي، وتتراوح ثروته ما بين ٢.٥ مليار إلى ٣ مليارات دولار، وفي الأعوام الأخيرة اشترى ٥.٢٪ من أسهم أكبر شركة إسرائيلية للتنقيب عن الغاز والنفط، وفي نشاطه الاقتصادي في روسيا معروف بملكية شبكات تواصل اجتماعي. وحل في المرتبة السابعة إسحق تشوفا، صاحب الأسهم الأكبر في حقول الغاز، ولهذا من المتوقع أن يحصد ابتداء من العام الجاري أرباحاً طائلة تجعله يتقدم أكثر في هذه اللائحة، التي قدرت ثروته في هذا العام ما بين ٢ مليار إلى ٢.٥ مليار دولار، وفي هذا العام وحده، حقق أرباحاً بقيمة ١.٣ مليار دولار.

وقد حل في المرتبة الثامنة إيال عوفر، وتتراوح ثروته ما بين ١.٨ مليار إلى ٢.٨ مليار دولار، وهو شقيق الثري عيدان عوفر الذي حل في المرتبة الثالثة، وكلاهما نجلا الثري الراحل سامي عوفر، وإيال صاحب أكبر نسبة من أسهم بنك "مزرachi فطسوت"، البنك الرابع من حيث الحجم في إسرائيل، وقد

أضاف إيال عوفر في العام الأخير لثروته ١٠٠ مليون دولار. وفي المرتبة التاسعة غيل سويد الذي تتراوح ثروته ما بين ١.٨ مليار إلى ١.٩ مليار دولار، وقد خسر من ثروته في العام الأخير ١٠٠ مليون دولار، ويتركز جل نشاطه الاقتصادي في شركة "تشيك بوينت".

بين التقرير السنوي لمجلة صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية الإسرائيلية أن قيمة ثروة أكبر ٥٠٠ ثري في إسرائيل وصلت إلى ٩٤ مليار دولار، بزيادة ١٠ مليارات دولار صافية عن العام الماضي ٢٠١٢، في حين بلغ عدد أصحاب المليارات بالشيكيل ٦٧ مليارديرا، بزيادة ٧ عن العام الماضي، ما يعني أن كل من ثروته ٢٧٤ مليون دولار وصاعداً، لكن عدد من لديه مليار دولار وأكثر بلغ ٢٤ مليارديرا.

ونرى أن انتعاش أسواق المال العالمية وأيضاً في إسرائيل ساهم بشكل كبير في زيادة الثروات، إذ بين التقرير أن ٤١٠ أثرياء حققوا أرباحاً بقيمة ١١ مليار دولار، بينما ٣٠ ثرياً خسروا في العام الأخير مليار دولار، ونرى أن ١٢.٢٪ من الأرباح حققها الثري إسحق تشوفا، صاحب أكبر نسبة أسهم في شركة استخراج الغاز الطبيعي، التي بدأت تنمخ في الشهر الماضي، وحقق في عام واحد أرباحاً بقيمة ١.٣٥ مليار دولار.

بينما أبرز الخاسرين كان عوفر نمروني، المالك السابق لصحيفة "معاريف"، الذي خسر في عام واحد ١٤٠ مليون دولار، وهي ١٤٪ من القيمة الإجمالية لخسائره ٣٠ ثرياً، وهذا بسبب الانهيار المالي لصحيفة "معاريف"، التي باع كل أسهمه فيها، وقد هبطت ثروته من ٢٢٠ مليون دولار في العام الماضي إلى ٨٠ مليون دولار في العام الجاري.

ويقول تقرير المجلة إن كغاية أثرياء إسرائيل تختلف عن كغاية غيرهم في الدول الأخرى، فهم من ناحية مالية عديدة يدفعون حجم الضرائب الأكبر، إلا أن العبء الضريبي من حيث النسبة المئوية، هو الأقل على الإطلاق، مقارنة مع كل الدول المتطورة، وهذا نابع من أن الثروة الأكبر للأثرياء في إسرائيل تأتي من أسواق المال وليس من العمل، إضافة إلى أرباح من النشاط الاقتصادي في الخارج.

ثروة الخماسية الأولى ٢٤ مليار دولار

وفي استعراض لقائمة كبار الأثرياء الـ ٥٠٠ في إسرائيل، نرى فجوات ضخمة بين الأثرياء أنفسهم، حسب ما نشرته المجلة ذاتها، فنرى أن الأثرياء الخمسة الكبار، تصل قيمة ثرواتهم إلى ٢٤ مليار دولار، وهو ما يشكل ٢٥.٥٪ من الحجم الإجمالي للأثرياء الـ ٥٠٠، وحتى بين الخمسة أنفسهم مسند أن أكبر الأثرياء وحده تبلغ ثروته الشخصية ٨ مليارات دولار، وتشكل ٨.٥٪ من إجمالي قيمة ثروات قائمة هؤلاء الأثرياء الـ ٥٠٠.

وأكثر الأثرياء هي عائلة فيرتهايمر، وأكبر الأثرياء فيها هو ستيف فيرتهايمر، وتبلغ ثروة العائلة حسب التقديرات ٨ مليارات دولار، وبعد أن أضافت لثروتها في العام الأخير نصف مليار دولار، ونشاطها الاقتصادي متشعب، ولكنها تبرز في مجال إنتاج أجهزة التقطيع، كما أن ستيف فيرتهايمر يبرز أيضاً في إقامة "الدفينات التكنولوجية" وهي مجمعات كبيرة لاستيعاب كبرى شركات التقنية العالية، وآخر مجمع له افتتحه قبل عدة أسابيع في مدينة الناصرة، كبرى المدن العربية في إسرائيل. وفي المرتبة الثانية تحل الثرية شيري أريسون، وتبلغ قيمة ثروتها ٤.٩

نافذة على تاريخ انخراط المتدينين اليهود في صفوف الجيش الإسرائيلي



بقلم: دافيد ميلاميد (*)

حركة «هوبويل همزاسي» أو داخل «الهاغاناه» ذاتها، وإن كان ذلك لأسباب ودواع متباينة. ولكن عندما ازدادت الضغوط من طرف القاعدة الميدانية من أجل إقامة مثل هذه الوحدات خارج منطقة القدس، وافقت قيادة «الهاغاناه» على تغيير التوجه المتعلق بهذا الموضوع. في البداية وافقت على إقامة شعب دينية، وفيما بعد وافقت القيادة على إقامة وحدات عسكرية متدينة أكبر. وأحد قادة الهاغاناه، الذين عارضوا إقامة وحدات متدينين، كان يفتال ألون.

ويقول شمعون فسرمان، عضو هيئة القيادة القطرية لـ «الهاغاناه» من طرف حركة «هوبويل همزاسي»: إن الذي شجع يفتال ألون على التخلي عن معارضته للفكرة، هو موشيه سنيه، الذي تبني موقفا مؤيدا لخطة تجنيد شبان من صفوف أبناء الشبيبة المتدينة في «أرض إسرائيل»، في إطار «البلماح» (كتائب الكوماندوس التابعة لـ «جيش الهاغاناه»). ويضيف موشيه كوهين قاتلا حول الدور الذي لعبه موشيه سنيه في دفع فكرة تجنيد الشبان المتدينين: لقد كان لموشيه سنيه دور حاسم في تنفيذ دورة التأهيل الأولى لطلائع المقاتلين المتدينين.

وقال أيضا ي. الياش: إن سنيه أبدى تفهما كبيرا لموقف الرضاء المتدينين في موضوع التدريبات في أيام السبت، وموضوع «الكاشير» (صلاحيات الطعام - الحلال - حسب التقاليد الدينية اليهودية) وساهم في حل المشكلة بصورة إيجابية...

وأضاف الياش أن د. سنيه أكد في اجتماعات القادة العسكريين ضرورة توفير أجواء وظروف تمكن «الرفاق المتدينين» من الانخراط في «الهاغاناه» كأعضاء متساوين في الحقوق والواجبات، وهكذا أقيمت سرية للجنود المتدينين في الجيش الميداني في تل أبيب، تلاها سرية أخرى في رامات غان - بني براك، والتي قتل معظم أفرادها في معركة الفالوجة مع قوات الجيش المصري، في حرب العام ١٩٤٨.

ويروي فلنز في كتابه قصة السرية المتدينة التي أقيمت في الهاغاناه في تل أبيب، ويتحدث عن يومياتها ونشاطها في نطاق «العمل السري»، ومن ضمن ذلك دورها القتالي في لوائي «غفعاتي» و«كرباتي» خلال حرب العام ١٩٤٨، وكيف أن أفراد هذه السرية من الشبان المتدينين «صارعوا من أجل حقمهم في الانخراط في قوة الدفاع وسط الحفاظ على نمط الحياة الديني».

وفقا لما أورده فلنز في كتابه، فقد أقيمت في العام ١٩٤٢، في نطاق «البلماح»، شعبة دينية كان تأسيسها بمثابة تجديد في تاريخ قوة الدفاع العبرية، وتاريخ الصهيونية الدينية.

وقد شاركت في «حرب الاستقلال» (حرب ١٩٤٨) عدة سرايا أفرادها من المتدينين، ومن بينها سرية تل أبيب، وسرية في لواء «يفتاح»، والسرية المتدينة في لواء الكسندروني (وهما لواءان تابعا لمنظمة الهاغاناه)، وقد شاركت السرية المتدينة في تل أبيب (التي عملت في إطار الكتيبة ٥١ التابعة للواء غفعاتي) في ماركات كثيرة، منها معركة غوش - كفر - عميون، وقتل فيها ١٦ جنديا من أفراد السرية ذاتها. خلال حرب «الاستقلال» (١٩٤٨) نشبت أزمة حكومية على خلفية رفض اثنين من المجندين المتدينين عملا بطابع في الجيش، طهي طعام في يوم السبت، قبيل خروج وحينها لخوض إحدى المعارك، وفي أعقاب تقديم هذين المجندين إلى محاكمة عسكرية وصدور قرار بحبسهما، قدم وزير الأديان، الحاخام ميمون، استقالته من الحكومة الإسرائيلية المؤقتة، وعلى إثر ذلك أقيمت لجنة وزارية لشؤون الجندي المتدين، وقدم الوزراء المتدينون وأعضاء الحاخامية الرئيسية توصية دعت إلى جمع الجنود المتدينين الذين خدموا في أذرع الجيش الإسرائيلي المختلفة، في وحدات متدينة منفصلة، وذلك تقاديا لوقوفهم أمام اختيارات ومواقف صعبة. وقد نالت هذه التوصية تأييد وزراء اليسار أيضا، اعتقادا منهم بأن الجيش الإسرائيلي، العلماني في غالبيته، سيعفي نفسه بهذه الطريقة من ضرورة انتهاج نظام ديني عام غير أن الاقتراح واجه معارضة شديدة من جانب الحاخام شلومو غورون، الذي لم يرغب في خلق «غيتو» للجنود المتدينين في الجيش، واعتقد أن مثل هذا الوضع سيؤدي إلى التنازل عن سنن قوانين دينية، والتنازل عن تكريس نمط حياة دينية ملزم في الجيش بأكمله. وقد أيد بن غوريون موقف

موقف الإصلاحيين والمحافظين الاقتصادية والسياسية

فيما يتعلق بالأنظمة الاقتصادية - الاجتماعية، يتضح من تحليل إجابات المشتركين في الاستطلاع الحالي (٢٠١٣) والذين عرفوا أنفسهم كإصلاحيين ومحافظين، أن هناك ميلا قويا أكثر لدى المتمنين للتيار الإصلاحي، مقارنة مع مجمل العينة، للمواقف الاشتراكية - الديمقراطية في المجال الاقتصادي - الاجتماعي، إذ أعرب ٥٠٪ من الإصلاحيين عن تأييدهم لانتهاج سياسة اشتراكية - ديمقراطية في إسرائيل، وذلك مقابل ٣٩٪ في مجمل العينة أيديا مثل هذه السياسة.

في المقابل انقسم المحافظون تجاه هذه المسألة، بصورة مشابهة للانقسام الذي ظهر في مجمل العينة، مع ميل أقوى قليلا نحو الوسط (أعرب ٤٦٪ من المحافظين عن مواقف وسطية فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي - الاجتماعي المفضل من وجهة نظرهم، مقابل ٤١٪ في مجمل العينة عبروا عن موقف مماثل).

على الصعيد السياسي - يظهر التحليل، وفقا للتيارات، للإجابات عن سؤال: «من ناحية سياسية - أمنية، كيف تعرف نفسك؟»، أنه وبما يشبه معطيات استطلاع غوتمان - أفجاي من العام ٢٠٠٩، وبالقرارة مع مجمل العينة، فإن أتباع التيار المحافظ ما زالوا يبدون تماهيا أكبر من مجمل العينة، مع اليمين السياسي الإسرائيلي (أعرب ٦٧٪ من المحافظين عن تماثلهم مع مواقف اليمين السياسي). في المقابل، تبين أن أتباع التيار الإصلاحي، وكما كانت عليه الحال في استطلاع العام ٢٠٠٩، هم الأقل ميلا للتماثل مع اليمين السياسي، من سائر التيارات الأخرى في اليهودية - الإسرائيلية.

وأن تواجدهم في المركز (الوسط) وإلى حد ما في خانة اليسار أقوى (أعرب ٤٢٪ من الإصلاحيين عن تماثلهم مع مواقف المركز، مقابل ٢٧٪ في مجمل العينة، فيما أعرب ١٩٪ من الإصلاحيين عن تماثلهم مع مواقف اليسار، مقابل ١٨٪ في مجمل العينة).

موقف الإسرائيليين تجاه مساواة مكثنة مختلف التيارات في الدولة

تبين من تفحص مسالة من الذي يؤيد أو يعارض حاليا في إسرائيل مساواة المكثنة القانونية في الدولة للتيارين الإصلاحي والمحافظ مع مكثنة التيار الأرثوذكسي، أن ٥٩٪ من مجمل العينة المشمولة في الاستطلاع يؤيدون مساواة المكثنة القانونية للتيارات الثلاثة، فيما عارض ٤١٪ تغيير الوضع القائم على هذا الصعيد. وكما هو متوقع فقد أبدت نسبة كبيرة من الذين يعرفون أنفسهم كإصلاحيين أو محافظين مثل هذه الخطوة (أيدها ٧٢٪ من الإصلاحيين و٧٠٪ من المحافظين)، في المقابل لم يؤيد ذلك سوى أقلية (٢٧٪) من أتباع التيار الأرثوذكسي، وثالث مسألة مساواة مكثنة التياراتين الإصلاحي والمحافظ تاييدا أكبر في صفوف المتماثلين مع اليسار والمركز أكثر من المتماثلين مع اليمين السياسي (أيد ذلك ٨٤٪ من أتباع اليسار و٧٦٪ من أتباع المركز مقابل ٤٤٪ من أتباع اليمين).

وبطبيعة الحال، فإن التعريف الذاتي لدرجة التدين مرتبط أيضا بنسبة التأييد لمساواة المكثنة القانونية في الدولة للتيارين الإصلاحي والمحافظ. إذ بلغت هذه النسبة لدى الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ عاما و٣٤ عاما ٥١٪، مقابل ٦١٪ في صفوف الإسرائيليين الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٥ عاما و٥٤ عاما، و٦٦٪ في صفوف الذين تزيد أعمارهم عن ٥٥ عاما.

إن أحد التفسيرات الممكنة للفجوة بين المجموعات العمرية في هذه المسألة، ربما يكمن في نسبة التواجد الديمغرافي المرتفعة للحريديم والمتدينين في صفوف المجموعات العمرية الشابة. من جهة أخرى، يظهر تحليل المسألة بناء على الأصل الطائفي أن الإسرائيليين من الجيل الثاني ومن أبناء الطوائف الشرقية (من آسيا وإفريقيا) يميلون لتأييد مساواة مكثنة التياراتين القانونية في الدولة، بصورة أقل من الإسرائيليين الذين تعود أصولهم إلى الاتحاد السوفياتي سابقا ودول أميركا وأوروبا (أيد مساواة المكثنة ٥١٪ من يهود آسيا وإفريقيا في إسرائيل، و٥٦٪ من الإسرائيليين أبناء الجيل الثاني، و٦٦٪ من القادمين من الاتحاد السوفياتي سابقا، و٦٩٪ من القادمين من أوروبا وأميركا).

فيما يتعلق بموضوع المساواة بين المجموعات العمرية في هذه المسألة، ربما يكمن في نسبة التواجد الديمغرافي المرتفعة للحريديم والمتدينين في صفوف المجموعات العمرية الشابة. من جهة أخرى، يظهر تحليل المسألة بناء على الأصل الطائفي أن الإسرائيليين من الجيل الثاني ومن أبناء الطوائف الشرقية (من آسيا وإفريقيا) يميلون لتأييد مساواة مكثنة التياراتين القانونية في الدولة، بصورة أقل من الإسرائيليين الذين تعود أصولهم إلى الاتحاد السوفياتي سابقا ودول أميركا وأوروبا (أيد مساواة المكثنة ٥١٪ من يهود آسيا وإفريقيا في إسرائيل، و٥٦٪ من الإسرائيليين أبناء الجيل الثاني، و٦٦٪ من القادمين من الاتحاد السوفياتي سابقا، و٦٩٪ من القادمين من أوروبا وأميركا).

فيما يتعلق بموضوع المساواة بين المجموعات العمرية في هذه المسألة، ربما يكمن في نسبة التواجد الديمغرافي المرتفعة للحريديم والمتدينين في صفوف المجموعات العمرية الشابة. من جهة أخرى، يظهر تحليل المسألة بناء على الأصل الطائفي أن الإسرائيليين من الجيل الثاني ومن أبناء الطوائف الشرقية (من آسيا وإفريقيا) يميلون لتأييد مساواة مكثنة التياراتين القانونية في الدولة، بصورة أقل من الإسرائيليين الذين تعود أصولهم إلى الاتحاد السوفياتي سابقا ودول أميركا وأوروبا (أيد مساواة المكثنة ٥١٪ من يهود آسيا وإفريقيا في إسرائيل، و٥٦٪ من الإسرائيليين أبناء الجيل الثاني، و٦٦٪ من القادمين من الاتحاد السوفياتي سابقا، و٦٩٪ من القادمين من أوروبا وأميركا).

فيما يتعلق بموضوع المساواة بين المجموعات العمرية في هذه المسألة، ربما يكمن في نسبة التواجد الديمغرافي المرتفعة للحريديم والمتدينين في صفوف المجموعات العمرية الشابة. من جهة أخرى، يظهر تحليل المسألة بناء على الأصل الطائفي أن الإسرائيليين من الجيل الثاني ومن أبناء الطوائف الشرقية (من آسيا وإفريقيا) يميلون لتأييد مساواة مكثنة التياراتين القانونية في الدولة، بصورة أقل من الإسرائيليين الذين تعود أصولهم إلى الاتحاد السوفياتي سابقا ودول أميركا وأوروبا (أيد مساواة المكثنة ٥١٪ من يهود آسيا وإفريقيا في إسرائيل، و٥٦٪ من الإسرائيليين أبناء الجيل الثاني، و٦٦٪ من القادمين من الاتحاد السوفياتي سابقا، و٦٩٪ من القادمين من أوروبا وأميركا).

اليهود المنتهون إلى التيارين الإصلاحي والمحافظ في إسرائيل يشكلون ربع نسبة المنتهين إلى التيار الأرثوذكسي

بقلم: حنان كوهين وتمار هيرمان (*)

توطئة

يشكل التياران الإصلاحي والمحافظ مكونا مركزيا في الجاليات اليهودية في الشتات، ولا سيما في الولايات المتحدة. في المقابل فإن عدد المتماثلين مع هذين التيارين في إسرائيل ليس كبيرا، كما أن المعلومات البحثية المتعلقة بسمااتهم تعتبر شحيحة جدا.

وبغية التعويض قليلا عن هذا النقص، فقد استخدمنا معطيات «مؤشر الديمقراطية» للعام ٢٠١٣، وذلك من أجل رسم عدد من الخطوط والملاجيم الديمغرافية والمواقفية للإصلاحيين والمحافظين في إسرائيل، ولا بد من التنويه مسبقا بأنه وفيما يتعلق بجزء من المسائل التي قمنا بتفحصها، تبين أن العدد القليل للمشاركين في الاستطلاع الذين عرفوا أنفسهم كمتنمين للتيارين المذكورين، لا يتيح التوصل إلى استنتاجات قاطعة من ناحية إحصائية.

عدد الإصلاحيين والمحافظين في إسرائيل

السؤال الأول الذي قمنا بتحليله هو: هل تشعر بالانتماء إلى أحد التيارات في اليهودية، وإذا كانت الإجابة نعم فإلى أي تيار؟

٣٢٪ من الذين وجه لهم هذا السؤال قالوا إنهم ينتهون للتيار المحافظ، وقال ٣٩٪ إنهم ينتهون للتيار الإصلاحي، وقال ٢٦٪ إنهم ينتهون للتيار الأرثوذكسي، فيما قال الباقون إنهم لا يشعرون بالانتماء لأي تيار (٩٧٪). لم يكن لديهم موقف محدد أو رفضوا الإجابة عن السؤال.

بعبارة أخرى، فإن الإصلاحيين والمحافظين يشكلون معا - وفق هذه المعطيات - ٧١٪ من الجمهور الإسرائيلي اليهودي، وبالتالي فإن وزنهم الديمغرافي يبلغ ربع نسبة الإسرائيليين اليهود المتمنين للتيار الأرثوذكسي. هذه النسب تبدو متوقفة، ذلك لأن استطلاعا سابقا أجراه «مركز غوتمان» وصندوق أفجاي حول «المتحدثات والمحافظات على التقاليد والقيم لدى اليهود في إسرائيل، العام ٢٠٠٩، أظهر أن ٣٨٪ من الذين وجه لهم السؤال في الاستطلاع يعرفون أنفسهم كإصلاحيين، وأن ٣٨٪ يعتبرون أنفسهم محافظين. ويبدل التشابه في معطيات الاستطلاعين بشأن هذه المسألة على أن الحجم الديمغرافي لهاتين المجموعتين في صفوف الجمهور الإسرائيلي - اليهودي، يتراوح تقريبا، بالمثل، ما بين ٧٠٪ و٨٠٪.

الأصول الطائفية للإصلاحيين والمحافظين

ثمة ميل في إسرائيل إلى الافتراض بأن غالبية الذين يعرفون أنفسهم كإصلاحيين ومحافظين، يأتون من بلدان ناطقة بالانجليزية، وخاصة من الولايات المتحدة الأميركية، ومع أن تحليل معطيات الاستطلاع الحالي يبين أن نسبة الإصلاحيين والمحافظين القادمين من دول أوروبا وأميركا (وهم مهاجرون أو أبناء مهاجرين من هذه الدول) أعلى من المتوسط في مجمل العينة (٣٨٪ من الإصلاحيين و٣٣٪ من المحافظين، مقارنة مع ٢٥٪ من أوروبا وأميركا في مجمل العينة)، إلا أن نسبة القادمين من آسيا وإفريقيا في صفوف الذين عرفوا أنفسهم كإصلاحيين أو محافظين كانت أيضا أكبر من نسبتهم في مجمل العينة (٢٥٪ من الإصلاحيين و٢٥٪ من المحافظين مقابل ١٩٪ في مجمل العينة). في المقابل، اتضح أن نسبة القادمين من الاتحاد السوفياتي سابقا، وكذلك مولاي إسرائيل (بم وأبوهم) في صفوف الإصلاحيين والمحافظين، كانت منخفضة نسبيا عن نسبتهم في مجمل العينة.

في استطلاع غوتمان - أفجاي من العام ٢٠٠٩، تبين أن الانقسام الطائفي للإصلاحيين والمحافظين مشابه للانقسام الطائفي في مجمل العينة. وعلى الرغم من التباين القائم بين معطيات الاستطلاع السابق (٢٠٠٩) والاستطلاع الحالي (٢٠١٣)، إلا أن كلا الاستطلاعين على حد سواء يقودان إلى الاستنتاج بأن الحديث لا يدور على مجموعة أنجلو سكسونية تميل أكثر من المجموعات الأخرى نحو الاتجاه الإصلاحي والمحافظ، بل إن هذين التيارين في إسرائيل يتسمان بالتعود من ناحية الأصل الطائفي لأولئك الذين يرون أنفسهم كمتنمين لأحد التيارات. من هنا ثمة حاجة إذن لتفحص ما إذا كانت قد نشأت في إسرائيل طائفتان، إصلاحي ومحافظ، إسرائيليتان محليتان، ليستا فقط «استيرادا» لأنماط سلوك وتقاليد من بلدان أنجلو سكسونية.

هل يعتبر الإصلاحيون والمحافظون «متدينين» وإلى أي حد؟

كما هو معروف، فإن السلم المألوف في إسرائيل لتحديد درجة التدين يميز بين حريديم، متدينين، تقليديين وعلمانيين. وبما أن ما يهمننا هنا هو معرفة وفهم التعريفات السائدة من ناحية درجة التدين في صفوف الإصلاحيين والمحافظين، فقد حللنا المسألة فيما يتعلق بهاتين المجموعتين بناء على السلم المذكور، والذي طرح السؤال في الاستطلاع بمقتضاها. وتبين المعطيات أن معظم الذين وصفوا أنفسهم كحافظين (٦٧٪) اعتبروا أنفسهم «تقليديين»، في حين انقسم الإصلاحيون بالتساوي بين الذين يعرفون أنفسهم كـ «تقليديين» (٤١٪) وبين الذين يعرفون أنفسهم كـ «علمانيين» (٤٤٪). وقد بلغت نسبة الذين يعتبرون أنفسهم متدينين في كلتا المجموعتين حوالي ٢٠٪.

وكان استطلاع غوتمان - أفجاي، من العام ٢٠٠٩، قد أظهر أيضا وجود نسبة عالية بشكل خاص من

(*) باحث إسرائيلي. هذا المقال نُشر في عدد حزيران ٢٠١٣ من مجلة «كيفونيم حدانسيم (اتجاهات جديدة)»، وهي لسان حال الهستدروت الصهيونية، ترجمة خاصة.

متابعات

أبحاث جديدة حول قضية سفينة الأسلحة إلى «إيتسل»

هل كانت حادثة إغراق «التالينا» أحد أسباب اغتيال رابين؟



أوفير أكونيس يلقي كلمة في ذكرى حادثة «التالينا».

أوسلو. وقد وافق ميلشطين على إلقاء محاضرة في الحلقة الدراسية مشترطا السماح له ببيع نسخ من كتابه بعنوان «أسطورة رابين وتحطهما».

وردا على سؤال حول ما إذا حمل رابين المسؤولية في «قضية التالينا» خلال الحلقة الدراسية، قال ميلشطين إنه «ربما قلت أمورا كهذه» لكنه اضاف أنه «رويت الحقائق ولست مسؤولا عما فعله عمير». وتابع أنه «ربما حرضت ضد رابين لكني لم أدع إلى قتله».

وقال الباحث والمصاحفي شلومو نكديمون إن «التهامات لرابين بأنه أطلق النار من المدفع هي فرية دموية»، لأنه «ينظر مناخيم بيغن ورفاقه في قيادة الإيتسل وقيادة حركة حيروت، فإن الرجل الشرير في هذه القضية هو بن غوريون» الذي اتخذ القرار بقصف السفينة. وأشارت الباحثة في تاريخ الصهيونية، البروفسور أنيتا شابير، إلى أن «إسحق رابين كان لاعبا ثانويا في الدراما التي حدثت في العام ١٩٤٨، وأصبح لاعبا رئيسيا في الدراما التي حدثت في التسعينيات، وهو متهم الآن بقتل اليهود. وأصبحت قضية التالينا مبررا، قبل قتل رئيس الحكومة بعده، لاستباحة دم رابين».

الوحيد من بين ضباط الجيش الإسرائيلي الذي شارك في أحداث «التالينا»، وأصبح لاحقا رئيسا للحكومة، وقالت الصحفية إنه في السنوات الماضية كان يتم الإدلاء بأقوال مشابهة لتلك التي أدلى بها أكونيس، وخاصة الاتهامات لرابين، في أوساط الهوامش المتطرفة لليمين. واندمجت هذه الأقوال بحملات التحريض ضد رابين في أعقاب توقيع اتفاقيات أوسلو، وتصادعت أكثر بعد اغتياله. وأصبحت هذه الاتهامات لرابين متداولة بشكل واسع في صفوف أحزاب اليمين وبينها الليكود.

وكان عمير، قاتل رابين، قد قال في اليوم الأول من التحقيق معه بعد الاعتقال، إنه «تتبع على رابين مسؤولية إطلاق نيران المدافع وإغراق السفينة التالينا، التي كانت محملة بالأسلحة، في العام ١٩٤٨، لقوات الإيتسل في أرض إسرائيل، وقبل عدة أسابيع من اغتيال رابين، بادر عمير، وكان حينذاك طالبا في جامعة بار إيلان، إلى عقد حلقة دراسية في القدس، وطلب عمير من الباحث في تاريخ الجيش الإسرائيلي، الدكتور أوري ميلشطين المشاركة في الحلقة الدراسية، بعد أن حضر درسا لميلشطين في الجامعة وتأثر بشكل عميق من موقفه وانتقاداته للحكومة واتفاقيات

تشرين الثاني العام ١٩٤٧. ويؤكد ريزنيك على أن أفراد منظمتي «إيتسل» و«ليجي» فوجئوا بقرار التقسيم، ولم يتوقعوا انسحاب القوات البريطانية من فلسطين في منتصف العام ١٩٤٨، وكانوا يتوقعون بقاء هذه القوات لستين آخرين على الأقل.

اغتيال رابين

نشأت حول «قضية التالينا» أسطورة، سعى اليمين الإسرائيلي، وخاصة حزب الليكود بعد صعوده إلى الحكم في العام ١٩٧٧، إلى تغذيتها، حتى اليوم. وأشار تقرير «هارتس» إلى أقوال نائب الوزير في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، أوفير أكونيس، في خطاب القاه في مقبرة فايتس إن المعارضة لبيغن داخل المنظمة كانت شخصية وايدولوجية على حد سواء. وأضاف «لم يقبلوا موقف بيغن، بأن الطريق الوحيدة للوصول إلى المؤسسة الحاكمة هي من خلال الموافقة على قواعد الديمقراطية. وإبحار التالينا شكل ذروة التمرد داخل حيرت ضد بيغن».

وادعت قيادة «إيتسل» أن إحضار السفينة المحملة بالأسلحة هدفه «إنقاذ الدولة»، لكن قياديين في المنظمة اعتبروا، في سيرهم الذاتية التي نشرها في السنوات اللاحقة، أنه لو لم يتم إغراق السفينة، كان بالإمكان بواسطة هذا السلاح «الاستمرار على العرب وتوسيع حدود الدولة حتى الأردن». ويشار إلى أن موقف منظمة «إيتسل» وحركة حيروت لاحقا هو أن إسرائيل يجب أن تقام في كل فلسطين التاريخية وشرقي الأردن.

وتفيد الأبحاث الصادرة مؤخرا بأن أن إحضار السفينة «التالينا» كان منذ البداية عملية لإعلاء شأن «إيتسل» والحركة السياسية التي ستشكل لاحقا، أي حيروت، وأنه بذلك سيكون بالإمكان تقويض هيمنة حزب مباي بزعامه بن غوريون. لكن عالم الاجتماع الإسرائيلي، الدكتور شلومي ريزنيك، يؤكد أن نقطة الانطلاق لفهم «قضية التالينا» وتدهور الأحداث بعدها هي قرار تقسيم فلسطين في ٢٩

والترام «إيتسل» أمام حكومة إسرائيل بعدم إحضار أسلحة إلى إسرائيل من دون معرفة سلطاتها. إضافة إلى ذلك فإن إحضار السلاح خرق قرارا صادرا عن الأمم المتحدة، بالإعلان عن هدنة في القتال، في ١١ حزيران، وحظر جلب أسلحة إلى منطقة المعارك بين العرب واليهود. وأدى قدوم السفينة إلى ارتفاع مستوى الشكوك في حكومة إسرائيل تجاه بيغن، كما أن بن غوريون ووزير الدفاع، يسرائيل جليلي، لم يصدقا أن بيغن لم يكن على علم بقدوم السفينة.

وقالت الباحثة الإسرائيلية، الدكتور أوفيرا غرافيس - كوفيلسكي، إن «قضية التالينا» تفجرت بسبب وجود مشاكل في الأداء داخل هيئة أركان الإيتسل. وهذه المشاكل ليست متعلقة بهذا الحدث، وإنما بعملية تفكك الإيتسل، التي بدأت عشية قيام الدولة. ويبدو أن هيئة الأركان عملت بشكل منفصل وحاولت فرض رأياها على قائد المنظمة (ليغن)». وشدد المؤرخ جيعام فايتس، من جامعة حيفا، على أنه «كانت هناك نية تنفيذ انقلاب ضد بيغن. وكان هناك صراع على صورة حركة حيروت. وكان الصراع بين بيغن وهيلل كوك، وهو ابن شقيق الحاخام كوك، أول حاخام أكبر لإسرائيل».

وأشارت غرافيس - كوفيلسكي إلى أن «المعارضة ضد بيغن داخل الإيتسل هي جماعة هليل كوك، الذي كان مسؤولا عن شراء التالينا»، وأن هذه المعارضة ضمت عددا من القياديين في المنظمة وبينهم عيري جابوتينسكي، نجل مؤسس «إيتسل»، زئيف جابوتينسكي. وأضافت الباحثة أن «المعارضين أرادوا تحدي بيغن وزعامته، وأن يبينوا له أنه ليس مخولا بالتوصل إلى اتفاقات مع حكومة إسرائيل»، وقال فايتس إن المعارضة لبيغن داخل المنظمة كانت شخصية وايدولوجية على حد سواء. وأضاف «لم يقبلوا موقف بيغن، بأن الطريق الوحيدة للوصول إلى المؤسسة الحاكمة هي من خلال الموافقة على قواعد الديمقراطية. وإبحار التالينا شكل ذروة التمرد داخل حيرت ضد بيغن».

وتفيد الأبحاث الصادرة مؤخرا بأن أن إحضار السفينة «التالينا» كان منذ البداية عملية لإعلاء شأن «إيتسل» والحركة السياسية التي ستشكل لاحقا، أي حيروت، وأنه بذلك سيكون بالإمكان تقويض هيمنة حزب مباي بزعامه بن غوريون. لكن عالم الاجتماع الإسرائيلي، الدكتور شلومي ريزنيك، يؤكد أن نقطة الانطلاق لفهم «قضية التالينا» وتدهور الأحداث بعدها هي قرار تقسيم فلسطين في ٢٩

وهناك تشدد كبير من جانب الحاخامية في منح رخصة «حلال» («كشير» بالعبرية) للبضائع والمطاعم وما إلى ذلك. إضافة إلى ذلك هناك قضية «إقصاء النساء» من الحيز العام، وارتداء الحريديم لامكان الترفيه، مثل دور السينما والمسارح وغيرها.

«حاخامون إصلاحيون وليبراليون»

تنشط خلال العقدين الأخيرين جمعية «تسوهار» من أجل تخفيف الأعباء البيروقراطية لدى توجه الجمهور إلى مراكز المؤسسة الحاخامية للحصول على خدماتها في مجال الأحوال الشخصية والخدمات الدينية. وتقول هذه الجمعية، وفقا لموقعها الإلكتروني، إن «تسوهار» هي رابطة حاخامين أرثوذكس، ويزيد عدد أعضائها عن ٨٠٠ حاخام، ووضعت أمامها هدفا هو جسر الفجوات بين المتدينين والعلمانيين في إسرائيل. وقد تأسست هذه الجمعية في أعقاب اغتيال رئيس حكومة إسرائيل الأسبق، إسحاق رابين، في العام ١٩٩٥، بهدف المشاركة في بلورة الهوية اليهودية لدولة إسرائيل، من خلال التحاور والبحث عن عناصر الهوية المشتركة رغم الشروخ الموجودة في المجتمع». ويرأس جمعية «تسوهار» الحاخام دافيد ستاف، وهو حاخام بلدة «شوهم». وستاف، كباقي أعضاء الجمعية، ينتمي للتيار الصهيوني - الديني ويعتبر «إصلاحيا» وليبراليا، فيما يتعلق بأحكام الشريعة اليهودية. وهو، الآن، أحد المرشحين لمنصب الحاخام الأشكنازي الأكبر لإسرائيل، ويحظى بتأييد أحزاب «إسرائيل بيتنا»، الذي يمثل اليهود الروس، والحركة، برئاسة تسيبني ليفني، ويوجد مستقبل، برئاسة يائير لبيد، وقسم من حزب «البيت اليهودي»، الذي يمثل التيار الصهيوني - الديني، وأعلن رئيسه، وزير الاقتصاد والشؤون الدينية نفتالي بينيت، عن تأييده لستاف.

ويعتبر ستاف أن التحول إلى اليهودية ينبغي أن يستند إلى مبدأ الانضمام القومي لليهودية، إضافة إلى قبول المتهود مبادئ إيمانية أساسية وتراث إسرائيل، وأنه لا ينبغي أن تركز دورات التهود على تفاصيل الفرائض العملية، وفيما يتعلق بالزواج، فإن ستاف يؤيد عقد اتفاق سابق للزواج بين الزوجين، ويسعى إلى تحقيق تأييد واسع بين الحاخامين لصيغة متفق عليها لاتفاق كهذا، بهدف منع ظاهرة رفض الأزواج تطبيق زواجهم، وفرض عقوبات على هؤلاء الأزواج. كذلك يدعو ستاف إلى تخفيف التشدد المتعلق بمنح تراخيص «الحلال» بموجب الشريعة اليهودية. وفي المجال العام، عبر ستاف عن تأييده لخدمة الحريديم في الجيش الإسرائيلي، في الوقت الذي يعارض فيه الحريديم بشدة فرض هذه الخدمة على شبانهم. وتدد ستاف بكتاب «عقيدة الملك»، الذي يدعو إلى نقل غير اليهود، وكتب في أحد مقالاته أنه «يظهر حتى التظاهر بأنه مسموح قتل الفلسطينيين» وأن «قتل غير اليهودي أخطر

بعد مرور ٦٥ عاما على قصف الجيش الإسرائيلي للسفينة «التالينا»، التي أحضرتها منظمة «إيتسل» الصهيونية وكانت محملة بالأسلحة، وإغراقها قبالة شاطئ تل أبيب، في ٢٢ حزيران العام ١٩٤٨، لا تزال تثير هذه الحادثة توترا بين حزب العمل واليمين في إسرائيل حول «الحرب الأهلية» بين اليهود بعد خمسة أسابيع من الإعلان عن تأسيس إسرائيل. ويتبين الآن خلال العقد الأخيرين، وفي أعقاب إعادة إثارة «قضية التالينا» من جانب اليمين وصدور أبحاث أكاديمية جديدة، أن هناك جوانب عديدة لهذه القضية، بينها وجود خلافات داخل منظمة «إيتسل» وأن هذه القضية كانت أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت ناشط اليمين المتطرف، يفتال عمير، لاغتيال رئيس حكومة إسرائيل، إسحاق رابين، في نهاية العام ١٩٩٥.

وقصة السفينة «التالينا» التي كانت معروفة حتى الآن، هي أن التوتر بين الدولة الحديثة، بزعامه دافيد بن غوريون، ومنظمة «إيتسل»، بزعامه مناخيم بيغن، وصل إلى ذروته لدى رسو السفينة عند شاطئ تل أبيب. ورغم أن الجيش المصري، حينذاك، وصل إلى مشارف مدينة أسدود الجنوبية، إلا أن ذلك لم يمنع تدهور الوضع بين الأطراف اليهودية المتخاصمة والدخول في اشتباكات مسلحة في ما بينها، والتي أسفرت عن إغراق السفينة ومقتل ١٦ عنصرا من «إيتسل» وثلاثة جنود من الجيش الذي تم الإعلان عن تأسيسه للثو.

ويؤكد مؤرخون وباحثون إسرائيليون على أن خلفية «قضية التالينا» تكمن في النزاع بين الحكومة الجديدة ومنظمة «إيتسل» وفي عدم اعتراف الأخيرة بحقوق ومصالحات هذه الحكومة بالاستيلاء على السلاح الموجود في السفينة. فعندما رست السفينة عند شاطئ تل أبيب رفض قادة «إيتسل» تسليم السلاح، وعلى أثر ذلك قصفت كتيبة الكوماندوس رقم ٨٩، بقيادة موشيه دايان، السفينة وأغرقتها.

صراع داخل «إيتسل»

ونشرت صحيفة «هآرتس» في ١٤ حزيران الحالي، تقريرا حول الموضوع، وجاء فيه أن بيغن، زعيم «إيتسل»، لم يكن يعلم، وفقا لإفاداته، بإبحار «التالينا» محملة بالأسلحة، من ميناء «بورت دي بوك» قرب مدينة مرسيليا الفرنسية، وقال بيغن إنه علم بإبحار السفينة صدقة وخلال استماعه إلى إذاعة «بي بي سي». ويتساءل مؤرخون إسرائيليون، كيف يعقل أن زعيم «إيتسل» لم يكن على علم بأمر السفينة؟

ويرى مؤرخون إسرائيليون أنه لو كان بيغن على علم بنية قياديين في منظمته بإرسال السفينة لعمل على إحباط هذا المخطط. وأضافوا أن بيغن كان يدرك العواقب الخطيرة لعمل كهذا. لأن إبحارها ستسبب انتهاكات قانونية وأمنية عديدة. ومن بين هذه الانتهاكات عدم إبلاغ حكومة إسرائيل بإبحار السفينة. كما أن إبحار السفينة تجاهل الإعلان عن تأسيس الجيش الإسرائيلي، في ١ حزيران العام ١٩٤٨.

سجلات واتهامات متبادلة ومصالح ذاتية في الطريق لتعيين الحاخامين الأكبرين لإسرائيل

يوسف فيها مريضا وطاعنا في السن؟ وأعلن حزب شاس، قبل نحو عشرة أيام، عن عدم تأييده لقانون يسمح بتحديد ولاية الحاخام الأكبر، في محاولة لمنع تمديد ولاية عمار. ومن جهة ثانية، وفقا لتقارير إعلامية، فإن عمار سيسيطر على قسم كبير من أعضاء الهيئة التي تنتخب الحاخامين الأكبرين. ووفقا لهذه التقارير فإن عمار يتوصل إلى اتفاق مع حزب «البيت اليهودي»، يقضي بأن يؤيد نواب هذا الحزب في الكنيست قانون تمديد ولاية الحاخام الأكبر مقابل دعم ترشيح ستاف في الهيئة التي تنتخب الحاخامين الأكبرين. وقد أصبح تعلق ستاف بعمار أكبر بعدما أعلن «البيت اليهودي» عن تراجعهم عن تأييد زيادة عدد أعضاء الهيئة التي تنتخب الحاخامين الأكبرين.

نتنياهو: لا هذا ولا ذلك

فيما ركزت وسائل الإعلام على ترشيح ستاف وعمار لمنصبي الحاخامين الأكبرين، بدأ أن تنتباهو يسعى إلى اختيار حاخامين آخرين، لم يذكر اسمهما بقوة كمرشحين لهدين المنصبين حتى الآن. وقالت تقارير صحافية إن مدير مكتب نتنياهو السابق، نتان إيشل، وهو أحد أكثر المقربين من رئيس الحكومة الإسرائيلية، يعمل من أجل انتخاب الحاخام دافيد لو، لمنصب الحاخام الأكبر الأشكنازي.

ولم يعبر نتنياهو حتى الآن عن مرشحيه المفضلين لهدين المنصبين، رغم ذلك فإن التقديرات تشير إلى أنه يفضل الحاخام دافيد لو، وهو حاخام مدينة موديعين. ومن شأن إعلان نتنياهو عن مرشحه المفضل أن يؤثر على أعضاء الهيئة التي تنتخب الحاخامين الأكبرين، وبينهم رؤساء سلطات محلية سيحتاجون إلى دعم نتنياهو في الانتخابات التي ستجري في شهر تشرين الأول المقبل.

ويفضل نتنياهو لو على غيره، كونه نجل الحاخام الأكبر الأشكنازي السابق، الحاخام يسرئيل مئير لو، الذي عقد قران نتنياهو وكان عرابا لنجلي رئيس الحكومة. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن أشخاص ضالعين في انتخاب الحاخامين الأكبرين قولهم إن إيشل هو محور مركزي في حملة لا نحو المنصب، وأن إيشل يعتقد أنه يجب منع وصول ستاف إلى المنصب، لأن من شأن ذلك أن يعزز مكانة رئيس «البيت اليهودي» نفتالي بينيت.

وليس واضحا بعد موقف نتنياهو من هوية المرشح لمنصب الحاخام الأكبر السفارادي. لكن نائب وزير الأديان، إيلي بن داهان، يسعى إلى تعيين الحاخام شموئيل إياهو، وهو نفسه حاخام مدينة صدف العنصري الذي يدعو إلى عدم بيع أو تأجير البيوت للعرب، في المنصب، وعلى ما يبدو فإنه في حال تبين أن نتنياهو سيعلن رسميا عن دعمه للحاخام لوفران بينيت قد يؤيد تعيين إياهو، خاصة على ضوء العلاقات الحميمة بين الاثنين. لكن التخوف لدى بينيت في هذه الحالة هو من تقديم التماسات إلى المحكمة العليا ضد هذا التعيين على خلفية مواقف إياهو العنصري.

ليبد وبينيت التوراة، فهما يريدان إبعاد أبناء البيشيغوت [أي تجنيد طلاب المعاهد الدينية اليهودية] عن توراتهم، ولو كان استغافا لتلميذا كعياقا كرهوه. كيف ساصمت وأسكت؟ هل علي أن أتعلق الحاخام عمار الذي أحيه؟ وأن يدخل شخص غير نزيه». ضمن في المعيد».

ويأتي هجوم يوسف في أعقاب أنباء ترددت حول صفقة بين ستاف وعمار، بشأن تعيينهما في مناصبي الحاخامين الأكبرين. وردت إدارة جمعية «تسوهار» ببيان قالت فيه إن أقوال يوسف «تدل على وجود حاجة ماسة إلى تغيير وجه الحاخامية في إسرائيل. وشعب إسرائيل بحاجة إلى حاخامية تعرف كيف تربط اليهودية به ولا تكرهه بالتهمات والشتمائم، والصهيونية الدينية ليست بحاجة إلى مصادقة أي كان على كبار علمائها في التوراة وتستعرف كيف تدرس تراثها الصهيوني - الديني في شعب إسرائيل كله. وتدعو الحاخام يوسف إلى العودة إلى رشده وطلب الصصح».

مصالح شخصية

هجوم يوسف ضد ستاف، لم يكن موجها فقط ضد الأخير الذي عبر عن أفكار دينية متساهلة وعن نيته إجراء تغييرات في الحاخامية في حال تولى المنصب. كما يؤكد رموز الحريديم والحريديم - القوميين عن رفضهم لترشيح ستاف. وإنما هذا الهجوم كان موجها ضد الحاخام عمار، الذي كان في الماضي أكثر المعربين من يوسف، لكنه أصبح الآن خصما لدودا بعد التعبير عن رغبته بتعديل ولايته كحاخام أكبر سفارادي، وبعد أن توصل إلى تفاهات بهذا الصدد مع ستاف ومع حزب «البيت اليهودي»، خصم شاس. وكان حزب «البيت اليهودي» قد أعلن عن دعمه لترشيح ستاف لمنصب الحاخام الأكبر، قبل أسبوعين. وفي أعقاب ذلك أعلن حزب شاس بدوره أنه سيعمل من أجل إحباط هذا التعيين. كذلك نفى قادة شاس وجود صفقة لانتخاب الحاخامين الأكبرين، تقضي بتعيين عمار وستاف، وعبروا عن معارضتهم لتعيين ستاف. وفي غضون ذلك هاجم مقربون من عمار قاندي شاس، عضوي الكنيست أرييه درعي وأريئيل أتياس، بادعاء أنهما يسعيان إلى زرع الخلاف بين يوسف وعمار.

وتبين من تقارير صحافية إسرائيلية، أن المنافسة على منصب الحاخام الأكبر السفارادي بالفة التوتر، إذ يريد أبناء الحاخام عوفاديا يوسف الثلاثة، الحاخامون إبراهيم وإسحق ودافيد، أن يرشحوا أنفسهم لهذا المنصب. كذلك يريد أن يرشح نفسه لهذا المنصب الحاخام بنيامين أتياس، شقيق عضو الكنيست أتياس، الحاخام يهودا درعي، شقيق عضو الكنيست درعي.

وفي هذا السياق تساءل محللون في الشؤون الدينية اليهودية حول ما إذا سيكون بإمكان الحاخام عمار الاهتمام بمصالح عائلة الحاخام يوسف، الروحانية والاقتصادية، في السنوات المقبلة؟ وهل ثمة من يواصل طريق الحركة الحريدية - السفارادية، أي شاس، في الفترة التي بات

من قتل اليهودي». وأصدر فتوى قال فيها إن «منع إنقاذ حياة غير يهودي في يوم السبت ليس ساريا في أيامنا».

لكن من أجل البجة الأخرى اعتبر ستاف أنه «ينبغي خوض نضال من أجل الحفاظ على مناطق يمكن أن يستوطنها العرب» من خلال تكثيف الاستيطان اليهودي، وليس من خلال إصدار فتاوى «ستلحق ضررا على المستوى العام». وأعلن ستاف أنه في حال تعيينه كحاخام أكبر فإنه لن يعتمر قبعة كالتي يعتمرها عادة الحاخام الأكبر الأشكنازي لإسرائيل. وقال لصحيفة «هآرتس»، يوم الجمعة الماضي، إن «الباس هو مظهر خارجي، لكن ليس صفة أني أعتمر القلنسوة المنسوجة، إذ إنني أريد أن أقول إنني أنتمي لحركة معينة [الصهيونية - الدينية]، وإنني فخور بها وجزء منها ولا أنوي التنازل عن هذا الرمزة».

ويصف خصوم ستاف من الحريديم بأنه «حاخام السينما» تهكما، وذلك بعد أن عبر في أحد كتبه عن تأييده لمشاهدة الأفلام في دور السينما وارتداء المسارح، وكتب أنه يقصد هذا عندما يدور الحديث على فيلم ذي قيمة إيجابية كبيرة، وتوجد فيه مشاهد قليلة ذات إشكالية بسيطة من ناحية الحشمة»، وأنه «مسموح مشاهدة مسرحية نسائية تستند للأساس إلى مضامين وليس إلى إبراز جسد السلومة». كما عبر عن تأييده لقراءة كتب «توجد فيها مقاطع غير محتشمة ولا تكون أساس الرواية، إذ بالإمكان تصفحها بسرعة أو تجاوزها». ودعا ستاف إلى التساهل مع المثليين «من الناحية الإنسانية»، رغم أنه يعتبر أن المثلية «منوعة» بحسب الشريعة اليهودية.

وأعلن ستاف، في مقابلات معه نشرت مؤخرا، أنه في حال تم تعيينه كحاخام أكبر، فإنه يعزم إجراء تغييرات في المؤسسة الحاخامية بروح الأفكار التي يدعو إليها، وخاصة فيما يتعلق بقضية الزواج. إذ تعتقد جمعية «تسوهار» ثلاثة

ستاف «شهير وخطير»

وشن الزعيم الروحي لحركة شاس، الحاخام عوفاديا يوسف، هجوما كاسحا على ستاف، خلال خطبته الأسبوعية، مساء يوم السبت من الأسبوع الماضي. ووصف ستاف بأنه «شهير»، وقال إنه «لا يليق لشيء» وشخص غير جدير، ولا يخشى السماء أبدا». وأضاف يوسف أن «أصدقاؤه» في حزبه المنفدل [المقصود «البيت اليهودي»]، شهدوا أمامي بأن هذا رجل يشكل خطرا على اليهودية والحاخامية والتوراة، فهل أسكت؟». وتابع أن «الحاخام [السفارادي الأكبر إيزرائيل سلومو] لا يحترم واحترامه في مكانه، هو إنسان عظيم وصادق ومستقيم. لكن يستخدم اسمه من أجل انتخاب إنسان شرير [أي ستاف]». ويعزموه تعيينه حاخاما أكبر، بينما هو ليس لائقا لأي شيء». كذلك هاجم يوسف السياسيين الذين يدعمون تعيين ستاف في المنصب، وقال لمستمعيه «انتم تعلمون كم يكره

"قانون مكافحة الإرهاب" - البديل الأشد وطأة وضراوة لـ "أنظمة الطوارئ"!

***مشروع القانون الجديد يشمل تشديدا خطيرا للصلاحيات والإجراءات والتدابير "الأمنية" وتوسيعا مقلقا للمصطلحات المستخدمة في الحديث عن "الإرهاب"!**

بقلم: سليم سلامة

صادقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون التشريع، يوم ٩ حزيران الحالي، على مشروع "قانون مكافحة الإرهاب"، الذي تقدمت به وزيرة العدل الإسرائيلية، تسيبي ليفني (من حزب "هنتنغا"/ "الحركة")، وضربت بذلك عرض الحائط بجميع التحفظات، الاعتراضات والتحذيرات الحادة التي أطلقتها، بصوت مرتفع، أوساط سياسية وقضائية - حقوقية عديدة ومختلفة ذهبت جميعها إلى التأكيد على أن مشروع القانون الجديد هذا ينطوي على مشّ خطير بحقوق الإنسان في دولة إسرائيل بوجه عام، وبحقوق الإنسان الفلسطيني (في المناطق الفلسطينية وفي داخل إسرائيل) بوجه خاص. ويأتي مشروع "قانون مكافحة الإرهاب" الجديد هذا ليحل مكان "أنظمة وأوامر الطوارئ" المشتقة، تشريعيًا، من "حالة الطوارئ" السائدة في إسرائيل، منذ ما قبل قيامها الرسمي. وكنا قد عالجنا موضوع "حالة الطوارئ" وأنظمتها بإسهاب في مقال خاص في أعقاب رد المحكمة العليا الإسرائيلية استثنافًا تقدمت به "جمعية حقوق المواطن" في إسرائيل للمطالبة بإصدار أمر يمنع الحكومة من تعديل "حالة الطوارئ"، علما بأن قرار المحكمة هذا صدر عادةً قيام الكنيست (يوم ٥/٧) بتمديد "حالة الطوارئ" لسنة إضافية أخرى (ملحق «المشهد الإسرائيلي»، العدد ٢٨١، الثلاثاء ١٥/٧/٢٠١٥). ولكن، ثمة فائدة وأهمية في إعادة تسجيل بعض الحقائق المتصلة بالموضوع، الآن، لضرورة فهم سياق مشروع القانون الجديد، الذي نحن بصدهه الآن، وتوضيح الدوافع والاهداف الحقيقية، المحركة له والمرجوة منه.

حالة طوارئ مستمرة...

تعود بداية «حالة الطوارئ» الرسمية في إسرائيل إلى الأيام الأولى من قيام الدولة حين أقرّ «مجلس الدولة المؤقت» (السلطة التشريعية ما قبل قيام الدولة، والتي أصبحت «الكنيست» لاحقًا)، في التاسع عشر من أيار ١٩٤٩، أي بعد إعلان قيام الدولة بأربعة أيام، «أمر ترتيبات الحكم والقضاء»، الذي شكّل أول مرسوم تشريعي يصدر في دولة إسرائيل.

فقد منح البند (٩) من ذلك الأمر «مجلس الدولة المؤقت» صلاحية الإعلان عن «سريان حالة الطوارئ في الدولة»، التي يمكن بموجبها "تغيير أي قانون، إلغاء مفعوله بصورة مؤقتة أو تقييده بشروط مختلفة"، وبهذا التشريع تبنت دولة إسرائيل منذ ولادتها الرسمية، بشكل عملي، "أنظمة الطوارئ الانتدابية" التي كانت سارية المفعول في فلسطين إبان الانتداب البريطاني، من دون تقييدها بفترة زمنية محددة.

وفي خطوة لاحقة، تم إدخال هذا البند، بجميع مضموناته التفصيلية، في "قانون أساس: الحكومة"، الذي أقر الكنيست ميعته الأخيرة (الثالثة) في العام ٢٠٠١. إذ يخول هذا القانون الكنيست، وكذلك الحكومة، صلاحية الإعلان عن «حالة الطوارئ» في الدولة. وينص القانون، في البند ٣٨ على: (f) - إذا رأى الكنيست أن الدولة تواجه حالة طوارئ، فمن حقه، بمبادرته هو أو وفقًا لاقتراح تقدمه الحكومة، الإعلان عن حالة الطوارئ (ب-) يسري مفعول هذا الإعلان لفترة

يحددها الكنيست، شرط ألا تزيد عن سنة واحدة. ويستطيع الكنيست معاودة الإعلان عن حالة الطوارئ، كما ورد، (ج) - إذا رأت الحكومة أن الدولة تواجه حالة طوارئ وأنه يتوجب إعلان "حالة الطوارئ" حتى قبل التئام الكنيست، فياستطاعتها هي إعلانها لفترة لا تزيد عن ٧ أيام، إن لم يقم الكنيست بإقرارها أو إلغاؤها قبل ذلك، بقرار تؤيده أغلبية أعضائه. وإذا لم يلتزم الكنيست، فياستطاعة الحكومة معاودة إعلان حالة الطوارئ، كما ورد هنا... (هـ) - من حق الكنيست إلغاء الإعلان عن حالة الطوارئ، في أي وقت".

وينص البند ٣٩ من هذا القانون على: " (أ) - في حالة الطوارئ، تستطيع الحكومة إصدار أنظمة وأوامر طوارئ لغرض حماية الدولة، حماية أمن الجمهور وضمان تزويد الخدمات والسلع الحيوية. (ب) - إذا رأى رئيس الحكومة أنه يتعدّر التّأم الكوامة وأن الحاجة ماسّة وملحة لإصدار أوامر طوارئ، فإن بإمكانه هو أن يصدرها، أو أن يخول وزيرًا صحيحة إصدارها. (ج) - اعتمادًا على أنظمة الطوارئ، يمكن تغيير أي قانون، إلغاء مفعوله مؤقتًا أو تضيمنه شروطًا، فضلًا عن فرض ضرائب جديدة أو زيادة ضرائب قائمة، إلا إذا نص قانون آخر على خلاف ذلك".

واستنادًا إلى هذا النص القانوني، تعيش دولة إسرائيل "حالة الطوارئ" المتواصلة منذ قيامها وحتى اليوم، إذ درج الكنيست على تمديد حالة الطوارئ (إعلانها مجددًا) في كل سنة، بصورة أوتوماتيكية، لسنة إضافية أخرى، حتى أن الحكومة لم تجد حاجة إلى استخدام صلاحياتها القانونية (البند ٣٨ - ج، أعلاه) بإعلان حالة الطوارئ بنفسها، ولو مرة واحدة.

لماذا "الطوارئ" ولماذا القانون الجديد؟

كما هو بين من نص القانون، يمنح إعلان "حالة الطوارئ" السلطات الحكومية صلاحيات واسعة جدا تحت ستار "حماية أمن الدولة والجمهور وضمان تزويد الخدمات والسلع الحيوية".

لكن الحقيقة أن الإبقاء على «حالة الطوارئ» لا ينبع من حاجة موضوعية إليها، ذلك أن الظروف الموضوعية التي استدعت إعلانها في العام ١٩٤٨ (من وجهة النظر الإسرائيلية) لم تعد قائمة بعد. وعليه، فإن إعلان هذه الحالة يرمي إلى تحقيق غايتين عمليتين أساسيتين: الأولى - صلاحية إصدار "أنظمة وأوامر الطوارئ"، والثانية - ضمان سريان مفعول العديد من القوانين التي جرى سنّها على أساس "الطوارئ"، وبالتالي فإن سريانها مشروط بوجود "حالة الطوارئ"، ومعنى هذا أن إلغاء «حالة الطوارئ» (عدم إعلانها) يعني إلغاء هذه القوانين وانتهاء العمل بها.

هذه القوانين تشمل ما هو متعلق بالقضايا الأمنية، مباشرة، ومنها: قانون أمر منع الإرهاب، أمر تمديد مفعول أنظمة الطوارئ (وهو القانون الذي يمنح بموجبه مواطنون عرب، في الغالب - من مفادرة لإدلاء)، قانون وضع اليد على أراض في حالة الطوارئ (تثبيت مؤسسات الدولة في القدس)، قانون صلاحيات الاعتقال في حالات الطوارئ (وهو القانون الذي يتم بموجبه إصدار أوامر الاعتقال الإداري، قانون منع التسلّل، قانون تسجيل أليات وتجنيدها للجيش (وهو قانون يتيح وضع اليد على أليات ومركبات خصوصية

وتشغيلها في خدمة الجيش) وقانون صلاحيات التفتيش في حالات الطوارئ وغيرها. ومن بين هذه القوانين، أيضا، أخرى لا علاقة مباشرة لها بالقضايا الأمنية، منها: قانون ساعات العمل والراحة (الذي يتيح إلزام العمال في القطاعات المختلفة بالعمل ساعات إضافية) وقانون الرقابة على السلع والخدمات (الذي يتيح إصدار أوامر عمل إلزامية لعمال يعنون إضرابات عمالية) وغيرها.

وفي قرارها رد الالتماس المذكور، كانت المحكمة العليا قد أشارت إلى ما أبلغتها به النيابة العامة للدولة من أن «مسيرة تغيير هذه القوانين واستبدالها بقوانين حديثة تشمل، أيضا، القوانين التي تتعلق بالقضايا الأمنية، بل وصلت إلى النواة الصلبة في تشريعات الطوارئ؛ مشروع "قانون مكافحة الإرهاب"، الذي انطلقت الخطوات الأولى لإعداده ويتوقع أن يستبدل، «أمر منع الإرهاب»، إلى جانب تعديل قانون صلاحيات الاعتقال في حالات الطوارئ، ومؤخرًا، نشرت مسودة قانون لتعديل أنظمة الطوارئ من العام ١٩٤٥، التي وضعها الانتداب البريطاني في أرض إسرائيل وشملت أوامر وأنظمة عديدة في مجالات مختلفة، من بينها: الاعتقال والطرء، وضع اليد على ممتلكات ومصادرتها، القضاء والعقوبات في المحاكم المدنية والعسكرية، الرقابة العسكرية وغيرها» وعليه، فالمعسى التشريعي الراهن يرمي إلى «استبدال أنظمة الطوارئ» وإلى «تنظيم الصلاحيات اللازمة لإحباط عمليات إرهابية وللتحقيق في مخالفات أمنية، كما ورد في مسودة مشروع القانون الحالي، وبكلمات أوضح: يسعى مشروع "قانون مكافحة الإرهاب" إلى تكريس، بل وتوسيع، الصلاحيات الواسعة جدا، أصلا، الممنوحة للأجهزة الأمنية المختلفة في كل ما يتعلق بـ «المخالفات الأمنية»، من دون الحاجة إلى الانتكاع على «حالة الطوارئ» وأنظمتها التي تسبب لدولة إسرائيل حرجا كبيرا، سياسيا وقضائيا وحقوقيا، على الصعيدين المحلي والعالمي، بادعاء أن «أنظمة الطوارئ» لا تنسجم مع كون إسرائيل "دولة ديمقراطية حديثة"، بل تشوه صورتها هذه!

ومشروع القانون الجديد تمت صياغته في وزارة العدل في عهد المستشار القانوني السابق للحكومة، ميني موزر، وبمشاركة جهاز "الشاباك" ووزارة الدفاع ومكتب الأمن القومي وسلطات الجيش وووزارة الخارجية. وكانت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع في الحكومة السابقة قد صادقت عليه، بأغلبية الأصوات ومعارضة الوزير السابق دان مريدور وأقره الكنيست بالقراءة التمهيدية، لكنه عاد إلى نقطة البداية في أعقاب استقالة الحكومة السابقة وتبكير موعد الانتخابات البرلمانية في إسرائيل.

توسيع الصلاحيات والمصطلحات!

يشمل مشروع "قانون مكافحة الإرهاب" الجديد حزمة كبيرة من الترتيبات والتدابير الخاصة بصلاحيات الأجهزة الأمنية المختصة في مجال مكافحة "مخالفات الإرهاب والأمن"، بما في ذلك "العمل" ضد منظمات أو أفراد "تحوم حولها/ حولهم" شبهات بممارسة نشاطات "إرهابية"، من دون تقديمهم إلى أية محاكمات وعلى أساس الشبهات فقط؛ وهو ما يشكل تشديدا فظا وخيفرا لـ "الإجراءات الأمنية" المجاز استخدامها لدى التحقيق في هذه

المخالفات، إضافة إلى التشديد الفظ والخطير كذلك في "سلة العقوبات" المتاح فرضها على هذه المخالفات. لكن أخطر ما يتضمنه مشروع القانون الجديد هو التعريفات الجديدة التي تشكلت توسيعا فضاءها وخطيرا لمصطلحات أساسية في هذا السياق، مثل «عمل إرهابي» و«منظمة إرهابية» و«عضو في منظمة إرهابية». وفيما يتعلق بالمصطلح الأخير هذا، مثلا، ينص البند الثاني من مشروع القانون على أن "عضو المنظمة الإرهابية هو، أيضا، كل من أبدى موافقته للانضمام إلى منظمة إرهابية"، ما يمنح الأجهزة الأمنية حرية واسعة جدا في الاشتباه بمن نشأ، من خلال إلغاء الفارق الشاسع والجوهري بين القول بالرغبة / النية في الانضمام إلى "منظمة إرهابية" وبين الانضمام الفعلي، فضلًا عن تجاهل وشطب أي وزن للظرف الاجتماعي / الشخصي الذي يمكن أن يكون قد تم التعبير تحته عن مثل هذه الرغبة/ النية!!

أما الإعلان عن تنظيم ما "منظمة إرهابية" فهو، طبقا لمشروع القانون الجديد، من صلاحية وزير الدفاع، بمصادقة المستشار القانوني للحكومة وسوية مع لجنة خاصة تضم ثلاثة أعضاء، حقوقيين اثنين ورجل أمن، وبحيث تكون الإمكانية الوحيدة للاعتراض على مثل هذا الإعلان ومحاولة إلغاؤه هي التوجه بالتماس خاص إلى المحكمة العليا!!! فضلا عن هذا، يعتبر مشروع القانون أن «العمل الإرهابي» قد لا يكون، بالضرورة، جسديا أو نفسيا، إنما يشمل أيضا أعمالا غير عنيفة «يحتّم أن تمتس بالأمن!! ومن هذه، مثلا، أن مشروع القانون ينص على أن «من يتماثل أو يتماهى مع منظمة إرهابية، عبر نشر التأييد أو المدح لهذه المنظمة، أو رفع علمها أو شعارها» (!)، يضع نفسه تحت طائلة القانون الذي يسمح بسجنه حتى ثلاث سنوات سجنا فعليا! وهي العقوبة نفسها التي يحددها مشروع القانون هذا ضد كل «من يدعم منظمة إرهابية بتحويل أموال لها،، إذ تحسب هذه مخالفة أمنية كاملة غير منقوصة!

كما يعتبر مشروع القانون الجديد «عملا إرهابيا»، أيضا، أي «من رموز السلطة والحكم»! وهو ما يمكن أن يعني، في الممارسة التطبيقية للقانون الجديد، محاكمة شخص وإدانته بتهمة «الإرهاب» إذا أقدم، مثلا، على تمزيق علم الدولة أو إحراقه، أو حتى... إهانة «منتخب جمهورر»! ويتضمن مشروع القانون الجديد بنودا تنطوي على تشديد العقوبات (المعمول بها حاليا) على المدانين بـ «الإرهاب»، مثل زيادة مدة عقوبة السجن المؤبد إلى ٤٠ عاما، بدلا من ٣٠ عاما كما هو الوضع القانوني الحالي، أو تخويل المحاكم صلاحية تمديد اعتقال شخص شبهة «الإرهاب» لمدة ٣٠ يوما (شهر كامل!) من دون السماح له بالتقاء أي شخص، بمن في ذلك محاميه، خلال هذه الفترة، أو تخويل «الأجهزة الأمنية» صلاحية التحقيق مع «مشبهه به» لمدة تصل إلى ٩٦ ساعة (أربعة أيام) متتالية، دون عرضه على قاض.

كما ينص، أيضا، على تخويل الكومة صلاحية مصادرة أية ممتلكات «تابعة لمنظمات إرهابية»، أو منع أشخاص من مغادرة إسرائيل وخضاعهم للاعتقال الإداري، من دون الحاجة إلى إصدار أمر بالاعتقال الإداري.

ويسمح مشروع القانون، أيضا، بتقديم شهادة شاهد ادعاء إلى المحكمة دون مثوله، شخصا، أمام المحكمة، سوية

ويتحدث الكتاب عن الحاخام شاخ، الذي أقام وكان شريكًا أكثر من أي زعيم إسرائيلي آخر في قيادة وتزعم أربعة أحزاب سياسية، وعن الحاخام عوفاديا يوسف (المؤسس والزعيم الروحي لحركة «شاس» الدينية الشرقية) الذي تبنى أيديولوجيا اجتماعية- ثورية قل نظيرها في الساحة السياسية الإسرائيلية.

ويستعرض طوابق في كتابه سياسات وطرق عمل الحاخامين شاخ ويوسيف، والتبعية بالتدرج إلى بناء سلطتهما ومرجعيتها الشخصية في خضم مواجهة أزمات وخلافات حادة، إلى جانب قدرتهما الإبداعية على بلورة منظومة مفاهيم وطرق عمل جديدة، وسط اليسر على فجوات التقاليد والحداثة في إسرائيل على أعتاب القرن الحادي والعشرين.

ويشغل مؤلف الكتاب، د. إليكاف طوب، عضوية طاقم التدريس في قسم العلوم السياسية في الكلية الأكاديمية في عسقلان، ويعمل أيضا محاضرا في دائرة العلوم الاجتماعية في جامعة بار إيلان، وباحثًا في مجال الإدارة العامة وعلاقتها بالدين وقواعده.

عن تدريس المدينيات في إسرائيل

اسم الكتاب: «مواطنة بين السطور – نظرة نقدية لتعليم المدينيات في إسرائيل»

تأليف: هيلل وورمان

إصدار: منشورات «ريسلينغ»، ٢٠١٣

يستعرض هذا الكتاب الفرضيات الأساس المستترة، الموجهة للتخطيط الرسمي لمادة المدينيات (المواطنة) التي تدرس في إسرائيل، وذلك في ضوء التخييط الذي تعاني منه الدول الديمقراطية المتطلعة نحو إشراك مواطنيها في الحياة العامة، في كل ما يتعلق بالتطوير الضروري لعملية المشاركة. ويقترح المؤلف لهذا الغرض تفحص كتاب التدريس الذي يشكل حاليا محور عملية التأهيل المدني في إسرائيل وعنوانه: «أ تكون مواطنين في إسرائيل: دولة يهودية وديمقراطية».

مع منحه حصانة كاملة تعفيه من الواجب القانوني (الذي يفرضه القانون الجنائي) بالخضوع لـ «تحقيق مضاد» يجريه محامي الدفاع عن «المتهم»!

ويجيز مشروع القانون أساليب تعسفية أخرى في التحقيق بشبهات «أمنية»، مثل الاستخدام الواسع لـ «الأدلة والقرائن السرية»، في المحكمة، بأوسع مما هو متبع حتى الآن، ما يجعل من العصي على المشتبه به/ المتهم الدفاع عن نفسه والرد على التهم الموجهة إليه، لدى الاعتقال الإداري، أو مصادرة ممتلكات أو لدى اعتبار منظمة ما بأنها «إرهابية»!

وجميع هذه الإجراءات، التدابير والأساليب من شأنها أن تفتح الأبواب على مصاريحها أمام استخدام أساليب من التعذيب كانت المحكمة العليا أقرت عدم قانونيتها، بما يسهل بصورة خطيرة «مهمة» الإدانة بمخالفات «أمنية» وبـ «الإرهاب»!

حرب على كل خارج عن الإجماع اليميني!

من الواضح أن مشروع القانون الجديد يندرج في إطار الحرب الشعواء، الفعلية والترهيبية، سياسيا وقضائيا / حقوقيا، التي تشنها أوساط اليمين الإسرائيلي، عامة، ضد الفلسطينيين، سواء في المناطق الفلسطينية أو في داخل إسرائيل، وكذلك ضد قوى وأوساط يسارية إسرائيلية، كما يمز، في المقابل، من تحت أقدام عصابات وتنظيمات «جباية الثمن» اليهودية، التي ترفض الحكومة الإسرائيلية، رفضا قاطعا، الإعلان عنها «منظمات إرهابية»، نظرا للدعم السياسي الواسع الذي تحظى به هذه التنظيمات في الكنيست وفي الحكومة، وتحراجها أيضا. وهو ما لخصته المحامية ليلى مرغليت، من «جمعية حقوق المواطن»، بالقول إن مشروع القانون الجديد «بدل أن يتضمن خطة إصلاح جوهرية في أنظمة الطوارئ القديمة السارية والمعمول بها، فإنه يفسخ المجال للمس للأبرياء، وخاصة بأشخاص تخرج أراؤهم و/ أو نشاطاتهم السياسية عن دائرة الإجماع الإسرائيلي»، اليميني، الحاكم!

أما رئيسة حزب «ميرتس»، عضو الكنيست زهافا غالثون، فقالت إن «حكومة إسرائيل قررت تكريس التعديات على حقوق الإنسان وتثبيتها في قانون خاص، بدرجة مكافحة الإرهاب. إنه مشروع قانون مرفوض وغير دستوري يمنح الدولة صلاحيات جائرة لوضع أشخاص قيد الاعتقال الإداري وتقييد حرية الحركة والتنقل، بل يحوّل أشخاصا ملتزمين بالقوانين إلى إرهابيين!» ورات مؤسسة «ميزان» لحقوق الإنسان أن اقتراح القانون الجديد يمس بشكل كبير بحقوق الإنسان وحرتيه، خاصة وأنه يوسع صلاحية الاعتقالات الإدارية ضد الفلسطينيين. وأضافت أن «الحكومة الإسرائيلية قررت، بذلك، تعميق انتهاكات حقوق الإنسان، باسم مكافحة الإرهاب والحفاظ على أمن وأمان الإسرائيليين»، غير السماح بالاعتقالات الإدارية وتقييد حرية وحركة الفلسطينيين ومنظمات وجمعيات ومؤسسات خيرية، مثل لجان الزكاة والصدقات وعتى الجمعيات العاملة في مجال التربية والتعليم أو توزيع المعونات الغذائية، والتي أسماها القانون «منظمات غطاء» واعتبارها «منظمات إرهابية» وتحويل الفاعلين والناشطين فيها إلى «إرهابيين»!

إعداد: سعيد عياش



ويتناول وورمان الرساكّل الكاملة في مضامين الكتاب التعليمي المركزي والمؤثر، الذي يصوغ مفاهيم ومعارف الطلبة المتقدمين لامتحانات «البحرور» (الثانوية) في مادة المدينيات، ويشكل أساسا لعملية تأهيل المدرسين أيضا، ويكشف المؤلف - وفقما جاء في تقديم كتابه- عن وجود مستويات مختلفة في وصف دولة إسرائيل لتلاميذ المدارس، مشيرة إلى أن المستوى العلني يعتمد على تفسير واسع وعميق لمصطلحي «يهودية» و«ديمقراطية»، المكونين في تعريف دولة إسرائيل، غير أن هناك مستوى مستترا «بين سطور» كتاب التعليم ذاته، يثير تساؤلات بشأن السمات والجوانب القائمة في أية دولة، والجوانب الملموسة الخاصة بإسرائيل، والتي يطمس كتاب التعليم الفوارق فيما بينها. ويبين المؤلف في هذا السياق كيف يشكل كتاب تدريس المدينيات في إسرائيل المواطن بناء على نموذج ليبرالي ضيق، وسط استبعاد خيارات تفكير نقدية- سواء من جهة اليمين أو اليسار أو المركز- وحذف لأفكار سياسية بصورة منهجية.

ويطرح المؤلف، وورمان، موقفه إزاء الأهداف التي يمكن، ويجدر السعي إليها، في نطاق توجه التنور السياسي، والذي يتعين على المواطن بموجبه تطوير فهم سياسي مركب يلم بالنظريات المجردة والمعلومات الملموسة، ويأخذ في نظر الاعتبار منطق الأفكار السياسية المتناقضة، والسلوك السياسي الخطابي والمنمق من خلف الكواليس. يشار إلى أن المؤلف، د. هيلل وورمان، يعمل محاضرا في الكلية الأكاديمية للتربية والتعليم (أورانيم)، وفي الكلية الأكاديمية «فينيت»، وكذلك في مدرسة التربية في جامعة بار- إيلان.

هذا الملحق

ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 2966201 – 2 – 00970

فاكس: 2966205 – 2 – 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي